٤١٢

البداء

في ضوء الكتاب والسنة

محاضرات

العلامة الاستاذ

الشيخ جعفر السبحاني

بقلم

جعفر الهادي

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة

لجماعة المدرسين بقم المشرفة

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

Subhani

٤١٢

مُحاضِراتٌ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْكَلامْ

١

البداء

فِي ضَوءِ الْكِتابِ وَالسُّنَّةِ

محاضرات

العلامة الاستاذ

الشيخ جعفر السبحاني

بقلم

جعفر الهادي

(RECAP)
(Arab)
BP195
.S5S83
1986

الكتاب: البداء في ضوء الكتاب والسنّة
المحاضر: الاستاذ العلامة الشيخ جعفرالسبحاني
بقلم: جعفرالهادي
إعداد: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام ـ قم
الناشر: مؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم المشرّفة»
المطبوع: ٥٠٠ نسخه
الطبعة الأُولى: صفر الخير ١٤٠٧ هـ.ق

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
02101 020799474

الفصل الأوّل

البداء عند الشيعة الاماميّة

55-855756-1

في هذا الفصل

* البداء عند الشيعة الامامية.
* النزاع في البداء لفظيٌّ لا معنويٌّ.
* مقدمات سبع:
* الاولى: في تفسير لفظة البداء
* الثانية: في نقل أنظار علماء الشيعة الامامية.
* الثالثة: الكتاب والسنّة مليئان بالمجاز
* الرابعة: في امكان النسخ وإبطال مزعمة اليهود
* الخامسة: في انّ القدر ليس حاكماً على مشيئته وأفعاله كما انّه ليس حاكماً على حرّية الانسان واختياره.
* السادسة: تغيير المقدّر والمصير بالأعمال.
* الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني
* أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني
* روايات أهل السنّة وتأثير العمل الانساني
* تأثير الأعمال الطالحة في تغيير المصير
* البداء من المعارف العليا
* اشكالات حول تأثير الدعاء
* السابعة: الآثار البنّاءة للاعتقاد بالبداء
* حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنّة
* نصوص علماء الامامية في مجال البداء.
* فذلكة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

البداءُ عند الشيعة الامامية

تحتل مسألة «البداء» في عقائد الشيعة الامامية المكانة الاولىٰ ولا يخلو كتابٌ كلامي أو فلسفي عن بحث مفصّل أو مختصر حول هذه المسألة، وقد اتّبعوا في طرح هذه المسألة وتوضيحها القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، ولأجل ذلك نجدهم أفردوا هذه المسألة برسائل و دوّنوا كتباً، و أبحاثاً بين ما يحمل اسم البداء و اشتهر به، و بين ما ليس له اسم خاص، بل بحث ضمن بحث آخر، وكفى في ذلك انّ شيخنا العلاّمة البحّاثة الطهراني «آغابزرگ» قد ذكر ما يقرب من ٢٥ خمسة و عشرين نموذجاً من هذه الرسائل والأبحاث فلاحظ «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» الجزء الثالث الصفحة ٥٣ ـ ٥٧.

بيد أنّ هذه المسألة العظيمة رغم ما أُلّف حولها من مؤلّفات و رسائل كثيرة كما عرفت تخفىٰ ـ مع الأسف ـ على أعلام أهل السنّة قديماً كالبلخي والامام الاشعري والرازي وغيرهم وحديثاً مع ورودها بجذورها واصولها و فروعها في الكتاب والسنّة.

فبقدر ما تحظى هذه المسألة من الاهتمام والعناية لدى علماء الشيعة الإماميّة ـ كما عرفت ـ تلقى نقداً لاذعاً وهجوماً عنيفاً من

جانب علماء السنّة بحيث لايمرّ عليها أحدٌ منهم إلّا ويهاجمها بشدّة و قسوة.

فبينما تعتبر الشيعة الإماميّة الاعتقاد بالبداء أساساً لأكثر العقائد الاسلاميّة و أمراً يقابل معتقد اليهود والنصارىٰ في مجال أفعال الله سبحانه، و في مقابل عقيدة «القدريّة» الذين يتصوّرون القدر والتقدير إلهاً ثانياً قائماً على مشيئة الله و إرادته فانّه سبحانه لا يقدر أن يغيّر ما قدّر، و يبدّل ما قرّر، يعتبره علماء السنّة مبدأ هدّاماً للدين!!

فكيف يمكن أن تكون قضيّة واحدة موصوفة بوصفين متناقضين: بعض يعتبرها من صميم الدين وجوهره، و بعض آخر يعتبرها فكرة هدّامة للدين؟!

فهذا هوالامام الفخر الرازي يختم كتابه «المحصّل» بقوله: إنّ أئمة الرافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظفر معهما أحدٌ عليهم:

الاولى: القول بالبداء، فاذا قالوا انّه سيكون لهم قوّة و شوكة ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروه قالوا: بدا لله تعالى فيه»(١).

وقد سبق الرازي «البلخي» في هذه المزعمة على ما حكاه و ذكره شيخنا الأكبر شيخ الطائفة الطوسي (المتوفىٰ عام ٤٨٠) في تبيانه إذ قال: وحكى البلخي في كتاب التفسير فقال: «قال قوم ـ ليس ممّن يعتبرون ولكنّهم من الامّة على حال ـ انّ الائمّة المنصوص

---

(١) نقد المحصّل ص ٤٢١، نقله عن سليمان بن جرير الزيدي والأمر الثاني هوالتقية ـ كما ستعرف.

عليهم بزعمهم مفوّض إليهم نسخ القرآن و تدبيره، و تجاوَزَ بعضهم حتى خرج من الدين بقوله: انّ النسخ قد يجوز على وجه البداء وهو أن يأمرالله عزّوجلّ عندهم بالشيء ولا يبدو له، ثمّ يبدو له فيغيّره، ولا يريد في وقت أمره به ان يغيّره هو و يبدّله و ينسخه، لانّه عندهم لا يعلم الشيء حتى يكون الّا ما يقدّره فيعلمه علم تقدير، و تعجرفوا فزعموا انّ ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكّة».

ثم علّق شيخنا الطوسي رحمه الله على هذاالكلام بقوله: «واظنّ انّه عنىٰ بهذا أصحابنا الاماميّة، لأنّه ليس فى الأُمّة من يقول بالنص على الأئمة عليهم السلام سواهم. فان كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب عليهم لأنّهم لا يجيزون النسخ على أحد من الأئمة عليهم السلام ولا أحد منهم يقول بحدوث العلم(١).

نعم سبق الرازي الامام الشيخ أبوالحسن الأشعري فقال: وكل الروافض إلّا شرذمة قليلة يزعمون انّه يريد الشيء ثم يبدوله فيه.

و فسّره المحقّق المعلق: اي يظهر له وجه المصلحة بعد خفائه عليه فيغيّر رأيه (٢). هذا وقال بعد «صفحتين» افترقت الرافضة هل البارى يجوز أن يبدو له إذا أراد شيئاً أم لا؟ على ثلاث مقالات ثم فصّل المقالات(٣).

اقول: انّ الامام الأشعري لو كان واقفاً على عقيدة الشيعة الّتي

---

(١) التبيان المجلد الاوّل ص ١٣ ـ ١٤ طبعة النجف عام ١٣٧٦ هـ.

(٢و٣) مقالات الاسلاميين واختلاف المصلّين ص١٠٧ و ١٠٩ و ١١٩ ط محمد محي الدين عبدالحميد للامام أبى الحسن الاشعري المتوفى عام ٣٣٠.

دوّنها معاصره المحدّث الكليني المتوفّى عام ٣٢٨ أى قبل الشيخ الأشعري بسنتين، لمّا نسب تلك الاكذوبة إلى الشيعة الإماميّة. مع انّه ينسب البداء بالمعنى الباطل إلى كلّ الشيعة و يأتي بخلافه بعد صفحتين و يقول: «والفرقة الثانية منهم يزعمون انّه لايجوز وقوع النّسخ في الأخبار، و أن يخبرالله سبحانه انّ شيئاً يكون ثمّ لا يكون، لانّ ذلك يوجب التكذيب في أحدالخبرين».

أضف إلى ذلك انّ شيخ السّنّة يعبّر عن الشيعة بالرّوافض مع انّه من أوضح مصاديق قوله سبحانه: «ولا تنابزوا بالالقاب».

و أسوء من ذلك ما ذكره المعلّق في تعاليقه من اللعن على الرافضة و تقبيحهم سامحه الله و غفر ذنوبه، و نحن نمرّ عليه مرّالكرام. وكيف اجترأ على لعن ثلث المسلمين أو ربعهم وهم مقتفون اثرالرّسول و أهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهّرهم تطهيراً.

و سيوافيك إن شاء الله في سائر أبحاثنا الكلاميّة انّ جلّ ما نسب إليهم الإمام الأشعري في كتابه هذا باطلٌ.

فاذا كان الاقطاب من الجانبين على طرفي نقيض من الرأي والموقف بالنسبة إلى مسألة واحدة فما هي وظيفة المبتدئ ومن ليس له المام بالابحاث الكلاميّة، ولا قدم راسخة في المسائل الاعتقاديّة.

وخلاصة القول: انّ الانسان ليحتار اشدّ الحيرة وهو يواجه هذاالتناكر والاختلاف في أصل واحد، إذ كيف يمكن أن يكون أصل واحد بمعنى واحد آية توحيد الله وكماله فى الخلق والايجاد عند طائفة، وإنكاراً لعلمه سبحانه عند طائفة اخرى.

هل يمكن أن يكون التفاوت إلى هذه الدرجة أمراً صحيحاً

وطبيعياً أم انّ هذا يكشف عن انّ الامر قد دُرِسَ في جوّ من التعصّب، وعدم التحقيق و يكشف في نفس الوقت عن انّ اكثر المسائل الخلافيّة نشأت من مثل هذاالمنطلق، و عولجت في مثل هذاالجوّ الذي ينافي مصلحة التحقيق، والبحث الموضوعي في القضايا الفكريّة والاعتقاديّة.

غير انّ القارئ الكريم إذا نظر إلى ما سيمرّ عليه في هذه الصحائف يقف على انّ النزاع القائم على قدم وساق في هذاالمجال، قد نشأ عن عدم تعمّق المخالف في مسألة البداء، وعدم وقوفه على نفس ما يدّعيه الطرف الآخر، ولو وقف على مراده ومقصده لا تفق معه في هذه المسألة ولقال: انّ البداء بهذا المعني هو عين ما نطق به الكتاب العزيز، و تحدّثت عنه السنّة الطاهرة، و أذعن به جهابذة العلم من اهل السنّة.

وكم، وكم لهذه المسألة من نظير نشأ فيه النزاع والتشاجر بين الاخوة من الطائفتين لعدم الوقوف على ما يعتقده الطرف الآخر، ومنها المسألة الثانية التي جعلها الإمام الرازي تبعاً لسليمان بن جرير مما اخترعته الشيعة الامامية إذ قال:

«والثاني: التقيّة فكلّما أرادوا شيئاً تكلّموا به فاذا قيل لهم هذا خطأ، أو ظهر لهم بطلانه قالوا إنّما قلناه تقيّة...»(١)

* * *

(١) المصدر السابق.

النزاع في البداء لفظيّ لامعنويّ

ولو أنّ القوم طرحوا هاتين المسألتين في جوّ هادئ، و بتجرّد عن الاهواء والعصبيّات واستمعت كل طائفة إلى ما تقوله الطائفة الاخرى لوقفوا على «وحدة العقيدة» في كلتا المسألتين، و لعرفوا أنّ النزاع لفظيّ لامعنويّ حقيقي.

ولقد أشار معلّم الشيعة الاماميّة الشيخ المفيد رحمه الله (٣٣٨ هـ - ٤١٣ هـ) إلى هذه الحقيقة، و انّ النزاع بين الموافق للبداء والمخالف له لفظيّ لامعنويّ إذ قال: «أمّا إطلاق لفظ البداء فانّما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد و بين الله عزوجل، ولولم يرد به سمع أعلم صحته لما استجزت إطلاقه، كما انّه لولم يرد عليَّ سمعٌ بانّ الله يغضب ويرضىٰ و يحبّ ويعجب لما أطلقت ذلك عليه، سبحانه، ولكنّه لمّا جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني و بين كافّة المسلمين في هذاالباب خلاف، و إنّما خالف من خالفهم في اللّفظ دون ما سواه و قد أوضحت من علتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، و هذا مذهب الاماميّة بأسرها، وكلّ من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنىٰ ولا يرضاه(١).

ولا أنسىٰ انّ احد أعلام السنّة في مجلس الخبراء إجتمع معي، و سألني عن حقيقة «البداء» وقد شرحتُ له مغزىٰ المسألة، واستمع لما

---

(١) اوائل المقالات ص٩٢ - ٩٣.

نقوله بهدوء و تفهّم فقال: لو كان البداء بهذاالمعنىٰ فهو ممّا يعتقده أهل السنّه أجمع غير انّكم لا تريدون من «البداء» هذا، و انّما تريدون معنىً آخر يلازم جهله سبحانه و ظهورالحقيقة له بعدالخفاء.

ثمّ قال: لو اتيتَ بكتاب من قدماء الشيعة تتبنّىٰ هذه العقيدة كما شرحتها لصدّقت كلامك و آمنتُ بالبداء، ولأجل ذلك جئت له بكتاب «أوائل المقالات» و «شرح عقائد الصدوق» للعلّامة الشيخ المفيد، فأخذ الكتاب و راح إلى بيته و طالعه وقلّبه ظهراً لبطن، وجاء بعد أيّام قائلاً: لو كان «البداء» بنفس المعنى الذي شرحه معلّم الشيعة الشيخ المفيد، فأهل السنّة متفقون معه في هذه العقيدة من لدن ضرب الاسلام بجرانه في الأرض.

فلأجل ذلك نزلنا عند رغبةِ بعض الفضلاء لشرح هذه المسألة على وجه يزيل الابهام عن حقيقتها حتى يتضح الواقع بأجلى مظاهره و يعرف الجميع انّ النزاع في هذه المسألة لفظيّ لامعنويّ، ولأجل ذلك نقدّم اموراً هي:

الأوّل: في تفسير لفظ البداء

انّ «البداء» في اللغة هوالظهور بعدالخفاء قال الراغب في مفرداته:(١)«بداالشيء بُدواً، و بداءً اى ظهر ظهوراً بيّناً، قال الله تعالى، و بَدالَهُمْ مِنَ اللهِ ما لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ، وَبَدالَهُمْ سيّئاتُ مَا كَسَبُوا»(الزمر ـ ٤٨).

---

(١) المفردات، مادة «بدا» ص ٤٠.

١٢ ـــ

كما سيوافيك بيانه، و إلى ذلك ينظر كلام المحقّق المجلسي حيث عقّب على كلام الرازي بعد نقله:

«انظر إليه كيف نسب إلى أئمة الدين الذين لم يختلف مخالف ولا مؤالف في فضلهم وعلمهم و ورعهم وكونهم أتقىٰ الناس وأعلاهم شأناً ـ و رفعة: الكذب والحيلة والخديعة»(١).

الثاني: في نقل أنظار علماء الشيعة

إتفقت الامامية ـ على بكرة أبيهم ـ بانّه سبحانه عالم بالاشياء والحوادث كلّها غابرها و حاضرها و مستقبلها لا يخفىٰ عليه شيء لا فى الارض ولا في السماء قال سبحانه:

«إِنَّ اللهَ لَا يَخْفىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ»

(آل عمران ـ ٥)

وقال سبحانه:

«وَمَا يَخْفىٰ عَلَى اللهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ»

(ابراهيم ـ ٣٨)

وقال سبحانه:

«إِنْ تُبْدُوا شَيْئاً أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً» (الاحزاب ـ ٥٤)

إلى غير ذلك من الآيات المصرّحة بعموم علمه، ولا يشذّ معتقد أئمتهم عن مفاد تلك الآيات قيد شعرة.

فقد قال الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا الصدد: «كلّ

---

(١) بحار الأنوار، ج ٤ ص ١٢٣.

سر عندك علانية، كل غيب عندك شهادة»(١).

وقال (عليه السلام) أيضاً «لا يعزب عنه عدد قطر الماء، ولا نجوم السماء، ولا سوافي الريح في الهواء، ولا دبيب النمل على الصفاء، ولا مقيل الذر في الليلة الظلماء يعلم مساقط الأوراق، وخفيّ طرف الاحداق»(٢).

وقال الإمام الباقر (عليه السلام) «انّ الله نور لا ظلمة فيه وعلم لا جهل فيه، و حياة لا موت فيه»(٣).

و قال (عليه السلام) أيضاً: «كان الله ولا شيء غيره ولم يزل الله عالماً بما كوّن، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد ما كوّنه»(٤).

و قال الإمام الصادق (عليه السلام): «انّ الله علم لا جهل فيه و حياة لا موت فيه ونور لا ظلمه فيه»(٥)

و قال الإمام الكاظم (عليه السلام): «لم يزل الله عالماً بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء(٦)

وقال الإمام أبوالحسن الرضا (عليه السلام): «روينا أنّ الله علم لا جهل فيه، حياة لا موت فيه،نور لا ظلمة فيه (قال) كذلك هو»(٧)

و قال الإمام الصادق (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٠٥ طبعة عبده.

(٢) المصدر، نفسه الخطبة رقم ١٧٣ طبعة عبده.

(٣) بحارالأنوار، ج٤ ص ٨٤ باب العلم وكيفيته والآيات الواردة فيه الحديث ١٨.

(٤) المصدر نفسه الحديث ٢٣ ص ٨٦.

(٥) المصدر نفسه الحديث ١٦.

(٦) الكافي، ج١ باب صفات الذات ص١٠٧.

(٧) بحارالأنوار، ج٤ ص٨٤ الحديث ١٧.

«يَمْحُواللّٰهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ» (الرعد ـ ٣٩)

«فكلّ أمر يريده الله فهو في علمه قبل أن يصنعه ليس شيء يبدوله الّا وقد كان في علمه، انّ الله لا يبدو له من جهل»(١)

و قال عليه السلام أيضاً: «من زعم انّ الله عزّوجل يبدوله في شيء لم يعلمه أمس فابرؤا منه»(٢)

و مع هذه التصريحات من أئمة المذهب كيف يصحّ أن يسند إلى هذه الطائفة ـ الساعية في تنزيه الله عن كلّ نقص و عيب، وجهل وعجز، أكثر ممّا تفعله غيرها من الطوائف والمذاهب ـ بانّها تقول بـ «البداء» بالمعنى الملازم للظهور بعدالخفاء والعلم بعدالجهل؟!

فهل يصحّ أن يسند إلى الإمام الصادق (عليه السلام) الذي يفسّر الآية المذكورة بما نقلناه، انّه يقول بشيء يكون مضاداً و مخالفاً لما فسّر به الآية، هذا من جانب ومن جانب آخر نرى أنّ أئمة الشيعة يقولون: «ما عبدالله بشيء مثل البداء» ويقولون: «ما عُظِّمَ الله عزّوجلّ بمثل البداء» و يقولون: «ما بعث الله نبيّا حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الاقرار بالعبودية و خلع الانداد، و انّ الله يقدّم ما يشاء و يوخّر ما يشاء» ويقولون في حديث آخر: «ما تنبّأ نبيّ قط حتى يقرّ لله تعالى بخمس: بالبداء والمشيئة...»

وفي حديث آخر: «ما بعث الله نبيّاً قط الّا بتحريم الخمر، و ان يقرّ له بالبداء».

---

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص ١٢١ الحديث ٦٣.

(٢) بحارالأنوار، ج٤، ص١١١، الحديث ٣٠.

و يقولون: «لو يعلم الناس ما في القول بالبداء» من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»(١)

فهل يصحّ ان يُنسَب إلى عاقل ـ فضلاً عن إمام الامّة، و صادقها و باقر علومها و مظهرها، بأنّ الله تعالى لم يعبَد ولم يعظَم الّا بالقول بظهور الحقائق له بعدالخفاء، والعلم بعدالجهل، مع انّ فيه تعجيزاً لله سبحانه، و تنظيراً له للخلق.؟!

كلّ ذلك يؤيّد بانّ المراد من «البداء» في كلمات هؤلاء أمر آخر سوى ما يفهمه المعترضون في عصرالأئمة وما بعدهم، سواء أكان استعمال لفظ «البداء» فيه حقيقة أم كان من باب المجاز والمشاكلة، أو غير ذلك من الوجوه المصحّحة لاستعمال تلك الكلمة في حقّه سبحانه، التي سيمرّ عليك بيانها.

كلّ ذلك حسب الكتاب والسنّة وأمّا العقل فلقد قامت الأدلّة والبراهين العقليّة ـ عند الاماميّة على انّ علمه سبحانه عين ذاته لا زائداً عليه، و انّه علم كلّه لاجهل فيه، و قدرة كلّه لا عجز فيه، وقد تأيّد كل ذلك بالبراهين الفلسفيّة والكلاميّة.

بعد هذا و ذلك فانّ تفسير «البداء» في كلام أئمتهم و علمائهم بالمعنى الباطل الذي لا يصحّ أن ينسب إلى شخص عاديّ، فضلاً عن الأئمة والعلماء، تجاف عن الحقيقة.

و بذلك يظهر انّ ما نقله البلخي والرازي في تفسيرهما ناش عن عدم معرفتهما بعقائد الاماميّة إذ قال الرازي في تفسير قوله سبحانه:

---

(١) راجع للوقوف على هذه الأحاديث بحارالأنوار، ج٤ الأحاديث ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من صفحة ١٠٧ إلى صفحة ١٠٨ باب البداء.

«يَمْحُواللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتاب» (الرعد ـ ٣٩) قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده، و تمسّكوا فيه بقوله: يَمْحُواللهُ ما يَشاءُ وَ يُثْبِتُ»(الرعد ـ ٣٩) (ثم قال:) انّ هذا باطل لأنّ علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك كان دخول التغيير والتبدّل فيه محالاً»(١)

وما حكاه إنّما افتعله الأفّاكون الذين ينحتون الكذب لغايات وأغراض فاسدة واخذه الرازي حقيقةً راهنةً!!

والعجب انّه يقول ما يقول رغم انّ موطنه و مسقط رأسه (بلدة الريّ) كان مزدحم الشيعة ومركزهم، وكان هو يعيش بينهم و تجمع بينه و بين أقطاب من متكلّمي الشيعة،البيئة الواحدة و نخصّ بالذكر منهم: «محمودبن على بن الحسين سديدالدين الحمصي الرازي» علّامة الاماميّة في الاصولّين و صاحب كتاب «المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد»(٢)

ولو كان الرازى رجلاً موضوعيّاً لرجع اليهم في اخذ عقيدة الشيعة الاماميّة، ولما تهجّم عليها وكال إليها التهم، ولم يكرّر في تفسيره ما ذكره في محصّله(٣)

ما هكذا تورد يا سعدُ الابلُ!!

---

(١) تفسير الرازي. ج ٥ ص ٢١٦ المطبوع في ٨ مجلدات.

(٢) راجع كتاب الثقات العيون في سادس القرون ص٢٩٥.

(٣) مرّ مصدره.

الثالث: الكتاب والسنّة مليئان بالمجاز

انّ القرآن الكريم وكلمات البلغاء مليئة بالمجاز والمشاكلة. فترى القرآن ينسب إلى الله سبحانه، المكر والكيد والخديعة والنسيان والأسف إذ يقول: «اِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً، و اَكِيدُ كَيْداً» (الطارق ١٥ - ١٦) و يقول: «وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنا مَكْراً» (النمل - ٥٠) و يقول: «اِنَّ الْمُنافِقِينَ يُخادِعُونَ اللّٰهَ وَ هُوَ خادِعُهُمْ» (النساء - ١٤٢) و يقول: «نَسُوا اللّٰهَ فَنَسِيَهُمْ» (التوبة - ٦٧) و يقول: «فَلَمّا آسَفُونا انْتَقَمْنا مِنْهُمْ» (الزخرف - ٥٥) إلى غير ذلك من الآيات والموارد.

وليس لاحد أن يغترّ بظواهر هذه الآيات والألفاظ فيثبت هذه الصفات لله سبحانه وهو أجلّ مما تعطيه ظواهر هذه الكلمات، بل لابدّ من التعمّق فيها حتى يقف المرء على حقيقة مفادها.

ومن هذا القبيل لفظ «البداء» فلو وُصِف به سبحانه و تعالى في أحاديث أئمة أهل البيت وكلمات العلماء فلابدّ من التعمّق في الأمر ولا يصح الاغترار بظاهر هذه الكلمة، و ظواهر تلك الروايات والأخبار والكلمات وسيوافيك توضيح ذلك في ما يأتي.

الرابع: في إمكان النسخ و إبطال مزعمة اليهود

انّ المعروف من عقيدة اليهود انّهم يمنعون النسخ في الأحكام، بل يحيلونه مطلقا، سواء أكان في التكوين أم في التشريع.

وقد استدلّوا لذلك بوجوه مذكورة في الكتب الاصوليّة من ذلك انّ النسخ يستلزم عدم حكمة الناسخ، أو جهله بوجه الحكمة، وكلا

الأمرين مستحيلان في حقّه سبحانه، وذلك لأنّ رفع الحكم الثابت لموضوعه إمّا أن يكون مع بقاء الحال على ما هو عليه من وجه المصلحة، وعلم ناسخه بها، وهذا ينافي حكمة الجاعل مع انّه حكيم مطلقاً.

وإمّا ان يكون من جهة «البَداء» وكشف الخلاف على ما هوالغالب في الأحكام والقوانين العرفيّة وهو يستلزم الجهل منه تعالى.

وعلى ذلك فيكون وقوع النسخ في الشريعة محالاً، لأنّه يستلزم المحال.(١)

هذا هو دليلهم على امتناع النسخ في التشريع، وقد اجاب عنه علماء الاسلام بقولهم:

انّ النسخ لا يلزم منه خلاف الحكمة، ولا ينشأ منه «البداء» المستحيل في حقّه سبحانه. ويكون الحكم المجعول حكماً حقيقيّاً، ومع ذلك ينسخ بعد زمان لا بمعنى انّ الحكم بعد ثبوته يرفع في الواقع، ونفس الأمر ومن رأس (كأن لم يكن حكماً) كي يكون مستحيلاً على الحكيم العالم بالواقعيّات بل هو بمعنى أن يكون «الحكم المجعول مقيداً بزمان معلوم عندالله مجهول عندالناس» ويكون ارتفاعه بعد انتهاء ذلك الزمان لانتهاء أمده الذي قيّد به وحلول غايته الواقعيّة التي انيط بها، ومن المعلوم انّ للزمان دخالة في مناطات الأحكام،

---

(١) راجع للوقوف على ادلّة الطرفين في امكان النسخ وامتناعه كتاب: «تلخيص المحصّل» للمحقّق الطوسي ص٣٦٤ - ٣٦٧ و أنوارالملكوت في شرح الياقوت والمتن لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت احد علماء الامامية والشرح للعلاّمة الحلي وإرشاد الطالبين ص٣١٧ - ٣٢١ وكشف المراد طبعة صيدا ص٢٢٣ - ٢٢٤.

فيمكن أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحةٍ في سنين معيّنة ثمّ لا تترتّب عليه تلك المصلحة بعد انتهاء تلك السنين، و عندئذ ربما تقتضي المصلحة بيانَ الحكم على وجه الاطلاق مع انّ المراد هوالمحدود بالحدّالزماني، فالنسخ بهذا المعنىٰ تقييد لاطلاق الحكم من حيث الزمان، ولا يستلزم ذلك مخالفة الحكمة أو «البداء» بالمعنىٰ المستحيل في حقّه تعالى.

هذا كلّه حول «النسخ في التشريع»

و أمّا النسخ في التكوين فيراد منه انّ الانسان في حياته مخيّر غير مسيّر و انّ له تغيير مصيره إذا غيّر مسيره.

فالإنسان حرّ مختار طيلة حياته له أن يجعل نفسه ـ في ما تبقىٰ من حياته ـ من السعداء أو من الأشقياء، على خلاف ما ذهبت إليه اليهود، حيث زعموا: انّ قلم التقدير والقضاء اذ جرى على الأشياء في الأزل، استحال ان تتعلّق المشيئة بخلافه.

و بعبارة أُخرى، ذهبوا إلى أنّ الله قد فرغ من أمرالنظام وجف القلم بما كان فلا يمكن لله سبحانه محوما أثبت، و تغيير ما كتب أوّلاً.(١)

---

(١) قال صاحب تفسيرالكشّاف: انّ عبدالله بن طاهر دعا الحسين بن الفضل، وقال له: أشكلتْ عليّ ثلاث آيات دعوتك لتكشفها لي (ثمّ ذكر) قوله تعالى: «كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ (الرحمن ـ ٢٩) وقد صحّ انّ القلم جف بما هو كائن إلى يوم القيامة.

فقال الحسين: ... و امّا قوله «كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ فانّها شؤون يبديها لا شؤون يبتدئها».

وهذه العبارة تكشف عن تسرّب عقيدة اليهود إلى بعض المسلمين، ولا شك انّ ما ذكره ←

و يردّهم القرآن الكريم في مجال التشريع بقوله: مٰا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ اَهْلِ الْكِتابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ اَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ، وَاللّٰهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ وَاللّٰهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ. مٰا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ اَوْ نُنْسِهٰا نَاْتِ بِخَيْرٍ مِنْهٰا اَوْ مِثْلِهٰا اَلَمْ تَعْلَمْ اَنَّ اللّٰهَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»(البقرة - ١٠٥ - ١٠٦)(١).

و إلى ما ذكرنا يشير كلام النبي (صلّى الله عليه وآله) في محاورته مع اليهود، فقد روي عن الإمام محمدالباقر (عليه السلام) انّه قال «و جاء قوم من اليهود إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فقالوا: يا محمّد هذه القبلة بيت المقدس قد صلّيت إليها أربع عشر سنة ثمّ

الحسين باطل، لأنّه تعالى كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شأن (الرحمان - ٢٩) يحدث للأشياء و يبتدي بها، لا أنّه يبديها بعد ما ابتدأها في الأزل.

و يدلّ على هذاالأمر قول أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) «الحمدلله الذي لا يموت ولا ينقضي عجائبُه لأنّه كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأن من إحداث بديع لم يكن» فانّه صريح في انّ الله تعالى يحدث في كلّ وقت ما أراد إحداثه من الأشخاص والأحوال.

(١) و يظهر من كثير من المفسرين تفسير الآية بالشريعة المحمدية، و انّه سبحانه يقول: «مٰا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ اَوْ نُنْسِهٰا نَاْتِ بِخَيْرٍ مِنْهٰا اَوْ مِثْلِهٰا» و يفسّرون نسخ الآية بنسخ حكم الآية، و ننسها بإزالة الآية من ذاكرة النبي صلّى الله عليه وآله.

ثمّ ضربوا يميناً و شمالاً محاولين توجيه النسيان، وعدم اجتماعه مع قوله سبحانه: «سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسىٰ» (الأعلى - ٦)

و هذه التكلّفات ناشئة عن الغفلة عن هدف الآية،وانّهاراجعة إلى نسخ الشرائع السماويّة السابقة بواسطة الاسلام، والمراد من نسيانها نسيان تلك الكتب، والشرائع بحيث حرّفت و بدّلت حتى صارت حقيقتها نسياً منسياً.

و نسبة الانساء إلى الله نسبة مجازيّة، كما نسب إليه الاضلال باعتبار تمرّد المنتسبين حتى خرجوا عن أهلية اللطف والتوفيق فلاحظ للتوسّع آلاء الرحمان ج١ ص١٠٤.

تركتها الآن، أفحقاً كان ما كنت عليه فقد تركته إلى باطل فانّما يخالف الحق الباطلُ، أو باطلاً كان ذلك فقد كنت عليه طول هذه المدّة؟ فما يؤمننا أن تكون الآن على باطل؟ فقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بل ذلك كان حقّا و هذا حق يقول الله «**قُلْ لِلّٰهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ اِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(البقرة ـ ١٤٢) إذا عرف صلاحكم يا ايّها العباد في استقبال المشرق امركم به وإذاعرف صلاحكم في استقبال المغرب امركم به، و إن عرف صلاحكم في غيرهما امركم به، فلا تنكروا تدبير الله في عباده، و قصده إلى مصالحكم»(١).

كما انّه سبحانه يرد عليهم في امكان النسخ في مجال التكوين في الآية التالية إذ يقول:

«**اَلَمْ تَعْلَمْ اَنَّ اللّٰهَ لَهُ مُلْكُ السَّمٰواتِ وَالْاَرْضِ وَما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللّٰهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ**»(البقره ـ ١٠٧) ومفاده أنّ ملك السماوات والأرض لله، فله أن يتصرّف فيها كيف يشاء، وليس لغيره شيء من الملك حتى يوجب ذلك انسداد باب من ابواب تصرّفه سبحانه، او يكون مانعاً عن تصرّف من تصرّفاته، فلا يملك أيّ شيء شيئاً في قبال مالكيته، فله أن يتصرّف فيكم و في ما عندكم ماشاء و أراد من أنواع التصرّف.

كما يصرّح سبحانه في آية بل آيات أخرى بانّه سبحانه لم يفرغ من أمر الإيجاد والخلق والتكوين، و انه كلّ يوم هو في شأن، إذ

---

(١) بحارالأنوار، ج ٤ ص١٠٥ ـ ١٠٦ باب البداء.

يقول: «وَيَمْحُواللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتاب»(الرعد - ٣٩).

وعلى ذلك فانّ الله سبحانه باسط اليدين في مجالي التكوين والتشريع، يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، ويثبت ما يشاء ويمحوا ما يشاء، لا يمنعه عن ذلك مانع. وما تتخيّله اليهود وما انتحلوه من انّ الله قد فرغ من الأمر وانتهى من الإيجاد والتكوين فصار مكتوف اليدين، مسلوب القدرة، إنّما هو أمر باطل ترده البراهين الفلسفيّة، والآيات القرآنيّة والأحاديث الصحيحة.

فهذاهوالقرآن الكريم يصرّح بكونه «كُلَّ يَوْمٍ هُوَفِي شَأْنٍ»(الرحمٰن - ٢٩) وانّه كما يقول سبحانه عن نفسه: «اَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْاَمْرُ تَبارَكَ اللهُ رَبُّ الْعالَمِينَ» (الاعراف - ٥٤) والآية مطلقة غير مقيّدة بزمان دون زمان.

ولأجل ذلك ينسب إلى نفسه كلّ ما يرجع إلى الخلق والإيجاد في كثير من الآيات، ويبيّن ذلك بصيغ فعليّة استقباليّة دالّة على الاستمرار، وناصّة على انّ الفيض والخلق والايجاد والتدبير بعد مستمر.

يقول سبحانه: «اَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّٰهَ يُزْجِي سَحاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشاءُ»(النور - ٤٣)

فالأفعال المتعدّدة الواردة في هذه الآية أعني قوله: «يزجي، و يؤلّف، و يجعل، و يخرج، و ينزّل» يكشف عن كونه كل يوم هو في شأن، و انّ أمرالخلق والإيجاد والتصرّف بعد مستمرّ ولم يفرغ سبحانه عن ذلك، كما تدّعيه اليهود.

نرى انّه سبحانه مع انّه يعترف بنظام العليّة والمعلوليّة في الكون، يصرّح بأنّ تأثيرالشفعاء (العلل الطبيعيّة) يتحقّق بارادته كما يقول: «ثُمَّ اسْتَوىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَامِنْ شَفِيعٍ اِلَّامِنْ بَعْدِ اِذْنِهِ»(يونس ـ ٣)

والمراد من الشفيع هوالوسيط المؤثّر من العلل التكوينيّة، وهو بمعنى الشفع بمعنىٰ الزوج فكأنّ نظام العليّة مؤثّر بالإنضمام إلى إرادة الله سبحانه و مشيئته.

ثمّ انّ بعض المفسّرين يطرحون عقيدة اليهود في مجال التشريع والتكوين في تفسير قوله: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»(المائدة ـ ٦٤)

غير انّ الآية واردة في سياق الانفاق والبذل و يتّضح ذلك إذا القينا نظرة إلى مجموع الآية إذ يقول سبحانه: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُاللّٰهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَ لَيَزِيدَنَّ كَثِيراًمِنْهُمْ»(المائدة ـ ٦٤) فعبارة «يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاء» تصريح بأمر آخر وهو مسألة الانفاق و انّ قولهم «يدالله مغلولة» ناظر إلى غلق يديه في مقام الانفاق لاغيرهُ ممّا يرجع إلى التشريع أوالتكوين، و يؤيد ذلك قولُهم: «لَقَدْ سَمِعَ اللّٰهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا: اِنَّ اللّٰهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ»(آل عمران ـ ١٨١)

و مع ذلك كلّه يمكن جعل قوله تعالى «يدالله مغلولة» مشيراً إلى عقيدتهم العامّة الكلّية حول الله تعالى، و قوله: «يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاء» رد على مورد خاص من تلك العقيدة الكلّية.

ولأجل ذلك نرى انّ الامام الصادق (عليه السلام) يفسّرالآية بقوله انّ (اليهود): قالوا قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص، فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم: «غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ، وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ

مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ»(١)

وخلاصة القول: انّ قول اليهود: «يَدُاللهِ مَغْلُولَةٌ» يعكس عقيدتهم الكليّة في حقّ الله، و انّه مسلوب الإرادة تجاه كل ما كتب وقدّر أوّلاً، وكانت نتيجة تلك العقيدة الكليّة عدم قدرته على الانفاق زيادة على ما قدّر وقضىٰ، فردَّ الله سبحانه عليهم بابطال تلك العقيدة أوّلاً بقوله: «غلّت أيديهم» و ثانياً بقوله: «بَلْ يَدٰاهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ».

الخامس: في انّ القدر ليس حاكماً على مشيئته و أفعاله ولا على حرّية الانسان

روى الفريقان المجبّرة والمعتزلة عن النبي (صلّى الله عليه وآله) انّه قال: «القَدَريّة مجوس هذه الامّة» وكلّ من الفريقين فسّر القدرية بخصمه.

فقالت المجبّرة انّ المراد هم المعتزلة القائلة بالإختيار وعدم القدر، معلّلين بانّهم صوّروا غيره سبحانه وخصوصاً الانسان كإله ثانٍ، مختار في فعله، خالق لعمله، فهو عنده إله ثان، فشُبّهوا بالمجوسيّة لاعتقادهم بالثنويّة في الخالق.

غير انّ استعمال القدريّة في الذين ينفون القدر بعيد جداً فانّ القدريّة تطلق على القائل بالقدر، كما انّ العدليّة تطلق على القائل بالعدل لا على نافيه، فاطلاق القدريّة و إرادة من ينفي القدر منه أشبه

---

(١) التوحيد للصدوق، ص١٦٧ ، باب ٢٥.

بإطلاق العدليّة، و إرادة من ينفي العدل.

و على كل تقدير، فأنّه ممّا لا شك فيه انّ القدر أمر ثابت في الدين ولا يمكن إنكاره أبداً و قدجاء به القرآن الكريم، و صرّحت به السنن الصريحة، غير أن الكلام انّما هو في تحكيم القدر على أفعال الله تعالى ومشيئته المطلقة فيثبته المجبّرة وينكره الشيعة الامامية، إذ يقولون: انّ لله مشيئة في ما قضى و قدّر، و انّ التقدير لا يجعله مغلول اليدين ومكتوفهما.

فالمغالاة في القدر و تحكيمه على مشيئته، و إجرائه على أفعاله سبحانه، والقول بانّه تعالى محكوم بقدره، ممّا تخالفه البراهين العقليّة، و تعارضه الآيات القرآنيّة مثل قوله سبحانه: **يَمْحُواللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتاب**»(الرعد - ٣٩)، وماسبق من الآيتين حول النسخ والانساء معلّلاً سبحانه جوازهما بوجهين، وقد أوضحنا حالهما فلاحظ سورة البقرة الآية ١٠٦ - ١٠٧.

فالعقيدة الصحيحة عبارة عن عدم تحكيم قدره على إرادته و مشيئته.

كما أنّ تعلّق قدره بافعال الانسان يجب أن يكون على وجه لا يسلب الاختيار عنه بل يكون الانسان مختاراً في فعله وتركه و عمله و نيّته.

فتفسير القدر وإجراؤه في أفعاله سبحانه أوّلاً، و أفعال البشر ثانياً على الوجه اللائح من «القَدريّة» المستلزم لحكومته على أفعال الخالق والمخلوق و إرادتهما و مشيئتهما يستلزم الجبر الباطل المحكوم بالعقل والنقل.

ومن المؤسف أنّ أهل السنّة نقلوا في ذلك روايات و أحاديث في صحاحهم ربما يستظهر من ظواهرها حكومة «القدر» على مشيئته سبحانه، و انّه محكوم بتقدير لا يتخلّف عنه قيد شعرة، كما يظهر منها حكومته على أفعال الانسان، و انّه مكتوف اليدين و مسيَّر في حياته يسير حسبما قدّر له و كتب القلم و نحن نذكر تلك النصوص في كلا المجالين جازمين بانّها لو صحّت عن النبي (صلّى الله عليه وآله) يجب أن تُؤوَّل على وجه يجتمع مع الآيات القرآنيّة والبراهين العقليّة.

الطائفة الاولى

فما ورد في القسم الأوّل عبارة عن الأحاديث التالية: ما رواه الترمذي في باب القدر عن النبي (صلّى الله عليه وآله) انّه قال: «إنّ أوّل ما خلق الله القلم فقال: اكتب، فقال: ماأكتب؟ قال: اكتب القدر ما كان وما هو كائن إلىٰ الأبد»(١)

و يبدو من هذاالحديث وكأنّ المخلوق الأوّل قد خلق ليعارض خالقه في سلطانه، و يمنع جفاف القلم عن أن يفعل سبحانه مايشاء في خلقه.

و روى الترمذي ايضاً في كتاب القدر الباب ١٨ عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول: «قَدَّراللّٰهُ المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»(٢).

---

(١) صحيح الترمذي ج٤ ص ٤٥٨ باب ١٧ القدر،الحديث ٢١٥٥.

(٢) صحيح الترمذي ج٤ ص٤٥٨.

الطائفة الثانية

و أمّا الطائفة الثانية من الأحاديث فهي عبارة عن:

ما روى البخاري عن أبي هريرة قال قال لي النبي (صلّى الله عليه وآله): «جفّ القلمُ بما أنت لاقٍ»(١).

و قد رواه مسلم في صحيحه كذلك.

و ينقل النووي في شرح هذاالحديث ... «و يقول الملك الموكّل بالنطفة: «يا رب أشقي أو سعيد، فيكتبان ... و يكتب عمله و أثره، و أجله و رزقه ثم تطوى الصحف فلا يزاد فيها ولا ينقص.»(٢)

و في حديث حذيفة: بعد ما يجعله الله سويّاً أو غير سوي «ثمّ يجعله الله شقيّاً أو سعيداً»(٣) وما من نفس منفوسة الّا وكتب الله مكانها من الجنّة والنار، والاوقد كتبت شقيّةً أو سعيدةً»(٤).

وفي صحيح البخاري «احتجّ آدم وموسى فقال له موسىٰ: يا آدم انتَ أبونا خيّبتنا و أخرجتنا من الجنّة، قال له آدم: يا موسىٰ إصطفاك الله بكلامه. و خط لك بيده اتلومني على أمر قدّرالله عليَّ

---

(١) صحيح البخاري ج٨ ص١٢٢. باب فى القدر باب جف القلم على علم الله...

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي. ج١٦ ص١٩٣ و راجع نفس صحيح مسلم طبعة محمدعلى صبيح الجزء الثامن ص٤٥.

(٣) نفس المصدر ص ١٩٤ و راجع صحيح مسلم طبعة محمد على صبيح الجزء الثامن ص٤٦.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج١٦ ص١٩٣ ولاحظ أيضاً صحيح مسلم طبعة مطبعة محمد على صبيح الجزء الثامن صفحه ٤٧.

قبل أن يخلقني بأربعين سنة»(١)

و روى البخاري أيضاً عن زيدبن وهب عن عبدالله قال: حدّثنا رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وهوالصادق المصدّق (الى أن قال:) ... ثمّ يبعث الله مَلَكا فيؤمر بأربع: برزقه و أجله و شقيٌّ أو سعيد، فوالله انّ احدكم أوالرجل يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه و بينها غير باع أو ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنّة فيدخلها، و انّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه و بينها غير ذراع أو ذراعين فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل اهل النّار فيدخلها»(٢).

و روى أيضاً عن أنس بن مالك عن النبي (صلّى الله عليه وآله) قال: «وكّل الله بالرحم ملكاً (إلى أن قال:) أي ربّ ذكر أم انثىٰ ؟! أشقيّ أم سعيد؟ فما الرزق؟ فماالأجل؟ فيكتب كذلك في بطن امّه»(٣)

و روى ايضاً عن عمران بن حصين قال: قال رجل: يا رسول الله أيعرَف أهل الجنة من أهل النّار؟ قال: نعم قال: فلم يعمَل العاملون؟ قال: كلّ يعمل لما خلِق له أو لما يُيَسّر له.(٤).

و تقديرهذاالقدر الجاف الجافي ليس إلّامن متعنّت حنق قاس حقود على المساكين العاجزين بلاسبب ولا مبرّر، و بذلك شقي الكفّار والعصاة بشقاوة الأبد، ولا مجال ـ بعد ذلك ـ لرأفته و رحمته و إحسانه بل لقد قدّر كل ذلك لجماعة آخرين غرباء لايهمّه أمرهم

(١و٢و٣و٤) صحيح البخاري، ج٨ «باب في القدر» ص١٢٢ ـ ١٢٧.

بلاجهة ولاسبب كما يقول الله تعالى ـ في زعمهم في بعض رواياتهم ـ: «خلقت هؤلاء للجنّة ولاأُبالي وخلقت هؤلاء للنار ولاأُبالي»(١)

وقال سراقة بن جُعشم: «يارسول الله بيّن لنا ديننا كأنّا خلقنا الآن فيما العمل اليوم؟ افيما جفّت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفّت به الأقلام وجرت به المقادير» (٢)

وهذه الأحاديث لوصحّت عن النبي (صلّى الله عليه وآله) يجب ـ كما أسلفنا ـ تأويلها بحيث تجتمع مع البراهين العقليّة والآيات القرآنيّة، و سائر الأحاديث والاّ فكيف يمكن تصديق ظواهرها، فانّ التقدير لوكان يجري في أفعاله ولا يحيد عنها قيد شعرة يستلزم حكومة القدر على مشيئته و إرادته و اختياره، وهو أعظم ظلم و تعدّ على ساحته وحقوقه فكلّ من قال بهذه المسألة يشمله قوله سبحانه: «يَدُاللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا، بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ»(المائدة ـ ٦٤)

إذ عندما يكون سبحانه محجوراً عليه ممنوعاً من التصرّف بما يشاء، أزلاً و أبداً وفي كلّ وقت يفترض فيه انّه قد حدث فيه التقدير، فانّ القدر يكون سابقاً عليه قبل ذلك، فالقدر هو شريك الله في القدم، ولأجل ذلك يصير القائل بهذا المعنى كالمجوس في الثنويّة وتعدد الآلهة.

و في الختام نقول: انّ المسلمين ـ تبعاً للقرآن الكريم والأحاديث

---

(١) لاحظ كتاب بحوث مع اهل السنّة والسلفيّة ص٤٧.

(٢) صحيح مسلم، ج٨ ص٤٤ طبعة القاهرة صبيح و بشرح النووي ج١٦ ص١٩٦.

الشريفة الصحيحة ـ متّفقون على التقدير في أفعاله سبحانه، و أفعال عباده غير انّه لابدّ أن يفسّر القدر على وجه لا يعارض سلطانه سبحانه، ولا يكون الهاً ثانياً في مقابله كما لايعارض حرّية الأنسان و اختياره فيجعله مكتوف اليدين فعندئذٍ يكون توجيه الأمر والنهي إليه مثل حال من قيل في شأنه:

ألقاه في اليمّ مكتوفاً وقال له. إيّاك إيّاك أن تبتلّ بالماء

والظاهر من القرآن الكريم رسوخ عقيدة «الجبر» عندالمشركين وقد حكي عنهم سبحانه قولهم بقوله: «وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْشَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» (النحل ـ ٣٥)، و بقوله سبحانه: «وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَالَا تَعْلَمُونَ» (الاعراف ـ ٢٨)

فالظاهر انّ مرادهم بأمره سبحانه بها، هو إرادته وقدره.

والعجب انّ القرآن مع تنديده بالجبر بأشدّ اللحون والعبارات، نرى انّ معاوية ومن في حزبه دعا إلى الجبر و تجديد عقيدة المشركين، والغاية من ترويجه هو فرض حكومته على الناس و تصويرها بأنّها حكومة إلهيّة، قد قضاها الله وقدّرها.

والعجب من الذين يترحّمون عليه و يطلبون له الرضا من الله يقولون في حقّه: ولقد كان معاوية يعلن أثناء ولايته في عهد عثمان أنّ المال مال الله، لا مال المسلمين ليحتجن هذه الأموال و يحتجزها لنفسه كما كان يستند في إقامة ملكه إلى ايديولوجيّة مستمدّة من نظريّة

التفويض الالهي والحق الديني للمملوك وكان في ذلك تشويه أيّ تشويه للسياسة الشرعيّة للمسلمين من حيث انّه أرادأن يستغل الدين من أجل الملك، و يُخضع العقائد لأهواء الحاكم(١).

وقد سبقه في ذلك الكاتب المصري أحمد أمين في «ضحى الاسلام» ج٣ ص٨١.

ولأجل ذلك نرى انّ الحسن البصري الذي كان يذهب مذهب الاختيار خوّفه بعض أقربائه بالسلطان، و انّه مخالف لما «تروّجه الحكومة الأمويّة».(٢)

ولا يشك أحد ممّن راجع تاريخ الحكومة الأمويّة بانّهم كانوا مروّجين لمذهب القدر والجبر، حتى يستتب لهم الأمر ولا يكون لأحد مجال الاعتراض على تصرّفاتهم الظالمة.

هذا و يتبيّن من المحاورة بين الحسن البصري و تلميذه معبد انّ القدر والجبر كانت ذريعة بيد حكّام الجور والسلطات الغاشمة.

سأل معبد يوماً من شيخه الحسن البصري: لماذا نرى بني أُميّة يتمسّكون بالقضاء والقدر كثيراً؟ فأجابه شيخه: هؤلاء أعداء الله يكذّبون على الله. و صار هذا سبب قتله.

و كلّما زادت الشكوى إلى معاوية أو زملائه يرجعونهم إلى القدر و يتلون عليهم قوله سبحانه: «**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلّا عِنْدَنا خَزائِنُهُ وَما نُنَزِّلُهُ إِلّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**»(الحجر- ٢١) ولما ضاق الخناق قام إليه يوماً أحدالأحرار (وهو أحنف بن قيس) وقال: انّ الله قسّم رزقه بين

---

(١) نظريّة الامامة تأليف الدكتور أحمد محمود صبحي ص ٣٣٤.

(٢) طبقات ابن سعد ج٧ ص١٢٢ كما في بحوث مع اهل السنّة والسلفيه ص٥٣.

عباده بالعدل ولكنّ حُلتم بينهم و بين أرزاقهم(١)

ولسنا هنا بصدد التوسّع في هذاالموضوع فقد يجسد القارئ الكريم لما ذكرنا شواهد في التاريخ.

ولأجل هذه الفكرة الأثيمة اجترى عمربن سعدبن أبي وقّاص على قتل الامام السبط الطاهر مبرراً عمله بقوله: «كانت اموراً قضيت من السماء وقد اعذرت إلى ابن عمّي قبل الوقعة فأبىٰ آلا ما أبىٰ.»(٢)

السادس: تغييرالمصير بالأعمال

لقد دلّت الآيات والأحاديث الصحيحة على انّ الانسان قادر على تغيير مصيره بحسن أفعاله، و صلاح أعماله، و تهذيب أخلاقه وأعماله بمثل الصدقة والاحسان وصلة الأرحام و برّالوالدين، و الاستغفار والتوبة، و شكرالنعمة إلى غير ذلك من الأُمور المغيّرة للمصير، الموجبة لتبدّل القضاء السيّئ إلى القضاء الحسن، كما انّه قادر على تغيير مصيره الحسن إلى المصير السيّئ بالأعمال التي تقابل تلك الأعمال فليس للإنسان محكوماً بمصير واحد و مقدّر عليه غير قابل للتغيير، ولا انّه يصيبه ما قدّر له شاء أم لم يشأ، بل المصير والمقدّر يتغيّر و يتبدّل بالأعمال الصالحة أوالطالحة، بشكر النعم أو كفرانها، و بالتقوى أوالمعصية إلى غير ذلك من الأُمور.

---

(١) تاريخ مصر للمقريزي ص٣٥٢ و نقله عنه شبلي النعماني في كتابه تاريخ علم الكلام ص ١٢.

(٢) طبقات ابن سعد ج٥ ص١١٠ كما في بحوث مع أهل السنّة والسلفية ص٥٩.

وكل ذلك واضح لمن كان له أدنىٰ المام بالكتاب والسنّة، فلو أنكر أحد ذلك فانّما ينكره باللسان، وقلبه معترف به، وإليك في مايلي نزراً من الآيات والأحاديث في هذا المجال.

الآيات القرآنيّة وتأثير العمل الانساني:

١ ـ قال الله سبحانه حاكيا عن شيخ الأنبياء نوح قوله: «فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ اِنَّهُ كانَ غَفّاراً، يُرْسِلِ السَّماءَ عَلَيْكُمْ مِدْراراً، وَيُمْدِدْكُمْ بِاَمْوالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ اَنْهاراً. (نوح ـ ١٠ ـ ١٢)

فانّك ترى انّه عليه السلام يجعل الاستغفار سبباً مؤثّراً في نزول المطر، و كثرة الأموال، و جريان الأنهار إلى غير ذلك من الآثار.

و أمّا كيفيّة تأثير العمل الانساني كالاستغفار في الكائنات فبيانه خارج عن إطار بحثنا هذا، وإنكار التأثير يشبه بكلمات الملاحدة و موقفهم، فهذاالوحي الالٰهي يدلّ على تأثير الدعاء والاستغفار في الكائنات، والعلل الطبيعيّة، وقد تواتر عن النبي صلّى الله عليه وآله و أئمة أهل البيت عليهم السلام انّ الدعاء وما شابهه من الأعمال ممّا يرد به القضاء.

٢ ـ «اِنَّ اللّٰهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتّىٰ يُغَيِّرُوا ما بِاَنْفُسِهِمْ»(الراعد ـ ١١)

٣ ـ «ذٰلِكَ بِاَنَّ اللّٰهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً اَنْعَمَها عَلىٰ قَوْمٍ حَتّىٰ يُغَيِّرُوا ما بِاَنْفُسِهِمْ»(الانفال ـ ٥٣)

٤ ـ وقال سبحانه: «وَلَوْ اَنَّ اَهْلَ الْقُرىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ وَالْاَرْضِ، ولٰكِنْ كَذَّبُوا فَاَخَذْناهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ»(الاعراف ـ ٩٦)

٥ ـ وقال سبحانه: «وَمَنْ يَتَّقِ اللّٰهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ» (الطلاق ـ ٢ ـ ٣)

٦ ـ وقال سبحانه: «وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ: لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ» (ابراهيم ـ ٧)

٧ ـ وقال سبحانه: «وَنُوحاً إِذْ نادىٰ مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنا لَهُ فَنَجَّيْناهُ وَ أَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ» (الأنبياء، ٧٦)

٨ ـ وقال سبحانه: «وَأَيُّوبَ إِذْ نادىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرّٰاحِمِينَ فَاسْتَجَبْنا لَهُ فَكَشَفْنا ما بِهِ مِنْ ضُرٍّ» (الأنبياء ـ ٨٣)

٩ ـ وقال سبحانه: «وَما كانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَما كانَ اللّٰهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» (الأنفال ـ ٣٣)

١٠ ـ وقال سبحانه: «فَلَوْلا أَنَّهُ كانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ. لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ. فَنَبَذْناهُ بِالْعَراءِ وَهُوَ سَقِيمٌ. وَأَنْبَتْنا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ» (الصافات ـ ١٤٣ ـ ١٤٦)

١١ ـ وقال تعالى: «فَاسْتَجَبْنا لَهُ وَنَجَّيْناهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ» (الأنبياء ـ ٨٨)

١٢ ـ وقال تعالى: «فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلّا قَوْمَ يُونُسَ لَمّا آمَنُوا كَشَفْنا عَنْهُمْ عَذابَ الْخِزْيِ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا، وَمَتَّعْناهُمْ إِلىٰ حِينٍ» (يونس ـ ٩٨).

هذه طائفة من الآيات القرآنيّة التي ترتّب آثاراً معيّنة على الدعاء والاستغفار والايمان والعمل الصالح، ممّا يكشف عن تأثير هذه الأعمال في الكائنات والحوادث الطبيعيّة وإليك ما جاء في هذا الصعيد من الأحاديث، والأخبار.

و سنذكر أوّلاً ما وصل إلينا من أهل بيت النبي (صلّى الله عليه وآله) ثم نذكر ما تؤيّده من الأخبار ممّا ورد في مصادر أهل السنّة.

أحاديث و روايات أهل البيت و تأثير العمل الانساني في المصير

روى الشيخ الطوسي في اماليه عن الامام الباقر (عليه السلام) قال: قال أميرالمؤمنين (عليه السلام): «أفضل ما توسّل به المتوسّلون الايمان بالله، وصدقة السرّ فانّها تذهب الخطيئة، وتطفئ غضب الربّ، و صنائع المعروف فانّها تدفع ميتة السوء و تقي مصارع الهوان»

و روي في عيون الأخبار عن الامام الرضا عن آبائه قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «الصدقة باليد تدفع ميتة السوء، وتدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء».

و روى الصدوق في الخصال عن أميرالمؤمنين قال: «الاستغفار يزيد في الرزق».

و روى ايضاً عن أميرالمؤمنين (عليه السلام) «أكثروا الاستغفار تجلبوا الرزق».

و روى الحميري في قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام): «انّ الدعاء يردّ القضاء و انّ المؤمن ليذنب فيحرم بذنبه الرزق»

وقد عقد الكليني في الكافي باباً أسماه «انّ الدعاء يردّ القضاء» فعن حمّاد بن عثمان قال: سمعته يقول: «انّ الدعاء يردّ القضاء ينقضه كما ينقض السلك و قد ابرم ابراماً»(١)

---

(١) لاحظ البحار، ج٩٠ كتاب الذكر والدعاء ابواب الدعاء الباب ١٦ ح٢، ٣، ٥ و ←

و روى عن أبي الحسن موسى انّه قال: عليكم بالدعاء فانّ الدعاء لله، والطلب إلى الله يردّ البلاء، وقد قدّر وقضى ولم يبق الّا إمضاؤه فاذا دعي اللهُ عزّوجل وسُئل صرفَ البلاء صرفه»(١)

و روى الكليني عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: «يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيّرها الله ثلاثين سنه و يفعل الله ما يشاء»(٢)

و روى ايضاً عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «صلة الأرحام تزكّي الأعمال، و تنمي الأموال، و تدفع البلوىٰ و تيسّرالحساب، و تنسىء فى الأجل»(٣).

مرويات أهل السنّة و تأثير العمل الانساني في المصير

لقد روى أهل السنّة، نظير هذه الروايات والأخبار و نكتفي هنا بذكر بعضها:

١ ـ روى السيوطي عن علي رضي الله عنه انّه سأل رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عن هذه الآية «يمحواالله ما يشاء» فقال: لأُقرّنّ عينك بتفسيرها و لاُقرّنّ عين أمتي بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها و برّالوالدين واصطناع المعروف يحوّل الشقاء سعادة و يزيد في العمر، و يقي مصارع السوء»(٤)

ج٤ باب البداء ص ١٢١.

(١) الكافي، ج٢ ص٤٧٠.

(٢و٣) نفس المصدر، ص ١٥٠.

(٤) تفسير الدرالمنثور، ج٤ ص٦٦.

٢ ـ و أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: لاينفع الحذر من القدر ولكنّ الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر»(١).

٣ ـ أخرج ابن أبي شيبة في المصنّف وابن أبي الدنيا في الدعاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ما دعا عبد قط بهذه الدعوات إلّا وسّع الله له في معيشته: يا ذاالمنّ ولا يُمَنُّ عليه ياذاالجلال والاكرام، ياذاالطول لاإله إلّا أنت ظهرالـلاجين وجارالمستجيرين ومأمن الخائفين، إن كنت كتبتني عندك في امّ الكتاب شقيّاً فامح عنّي اسم الشقاء وأثبتني عندك سعيداً و إن كنت كتبتني عندك في امّ الكتاب محروماً مقتّراًعليّ رزقي فامح حرماني و يسّر رزقي و أثبتني عندك سعيداً موفّقا للخير فانّك تقول في كتابك الذي أنزلت: «يَمْحُواالله ُمايَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ»»(٢).

٤ ـ عن أبي هريرة عن النبي (صلّى الله عليه وآله) قال: «لا يردّالقضاء إلّاالدعاء ولا يزيد في العمر إلّاالبر»(٣)

٥ ـ عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي (صلّى الله عليه وآله) قال: «ما على الأرض مسلمٌ يدعوالله بدعوة إلّا آتاه الله إيّاها أو صرف عنه من السوء مثلها مالم يدع بإثم أو قطيعة رحم»(٤).

---

(١) تفسيرالدرالمنثور، ج٤ ص٦٦

(٢) تفسير الدرالمنثور، ج٤ ص٦٦ و روى في الجزء ٦ ص١٤٣ من هذاالتفسير ما يقرب من هذا فلاحظ.

(٣) التاج الجامع للأصول،ج٥ ص١١١.

(٤) التاج الجامع للأصول،ج٥ ص١١٠ عن الترمذي.

٦ ـ و عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال كان النبي (صلّى الله عليه وآله) يعوّذ الحسن والحسين يقول: اعيذكما بكلمات الله التامّة من كلّ شيطان وهامّة ومن كل عينٍ لامّة ثم يقول: كان أبوكم يعوّذ بهما إسماعيل وإسحاق عليهم السلام رواه أبوداود والترمذي بسند صحيح(١).

٧ ـ روى أحمد في مسنده ج ٥ ص٢٧٧ بسنده عن ثوبان قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) انّ الرجل ليُحرَم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يردّ القدر إلّا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلّا البر.

٨ ـ روى الحاكم في المستدرك ج١ ص٤٩٣ بسنده عن ثوبان قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) «لا يردّ القدر إلّا الدعاء ولا يزيد في العمر إلّا البر، و انّ الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه.

٩ ـ و روى عن ابن عمر، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «الدعاء ينفع ممّا نزل، و ممّا لم ينزل. فعليكم عباد الله بالدعاء.

١٠ ـ روى عن أبي سعيد أنّ النبي قال: «ما من مسلم يدعوالله بدعوة ليس فيها مأثم ولا قطيعة رحم إلّا أعطاه إحدى ثلاث ... امّا أن يستجيب له دعوته، أويصرف عنه من السوء مثلها، أو يدّخر له من الأجر مثلها. قالوا: يا رسول الله اذن نكثر، قال: الله اكثر.

هذا حديث صحيح الاسناد إلّا انّ الشيخين لم يخرجاه عن

---

(١) التاج الجامع للأصول، ج٥، ص١٠٠ ـ ١٠١ عن الترمذي

علي بن علي الرافعي.

تأثير الأعمال الطالحة في تغيير المصير

ثمّ انّه كما للأعمال الصالحة أثر في مصيرالانسان وحسن عاقبته و زيادة عمره وسعة رزقه كذلك للأعمال السيّئة أثر معاكس فهي توجب في المقابل سوء العاقبة، والفقر، و نقصان العمر و ما شاكل ذلك.

وتدلّ على هذه الحقيقة آيات عديدة من الكتاب العزيز، مثل قوله سبحانه: «وَضَرَبَ اللّٰهُ مَثَلاً قَرْيَةً كانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيها رِزْقُها رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكانٍ، فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّٰهِ فَأَذاقَهَا اللّٰهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِما كانُوا يَصْنَعُونَ» (النحل - ١١٢)

وقوله سبحانه: «وَلَقَدْ أَخَذْنا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَراتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ» (الاعراف - ١٣٠)

«لَقَدْ كانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَ رَبٌّ غَفُورٌ. فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْناهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ ذٰلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلاَّ الْكَفُورَ» (سبأ - ١٥ - ١٧).

فقوله سبحانه: «فهل نجازى إلّا الكفور» بعد عرض القصة نصّ في كونه ضابطة إلهيّة جارية في الامم جمعاء و انّ مجازاة الكفور هو أخذالنعمة و سلبها عن أصحابها.

كما دلّت على هذا الموضوع روايات و أخبار متضافرة و مستفيضة وردت في كتب الفريقين الروائيّة المعتبرة من ذلك ما عن

أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال في خطبته: «أعوذ بالله من الذنوب التي تعجّل الفناء، فقام إليه عبدالله بن الكواء اليشكري فقال: يا أمير المؤمنين او تكون ذنوب تعجّل الفناء فقال: نعم ويلك قطيعة الرحم (وقال أيضاً): إذا قطعوا الأرحام جعلت الأموال في أيدي الأشرار»(١)

البداء من المعارف العليا:

و بذلك يظهر أنَّ البداء من المعارف العليا التى أرشدنا الله إليها عن طريق كتابه و سنّة نبيّه، وكلمات أئمته، و أنّ المراد من الاصرار عليه هو ردّ مزعمة الطائفتين التاليين:

الاولى: اليهود خذلهم الله حيث ذهبوا إلى انّ الله سبحانه قد فرغ عن الأمر والايجاد و أنّ ما يتحقّق في الكون إنّما هو ظهور لتقديره و قضائه و انّه يستحيل تعلق المشيئة بغير ماجرىٰ عليه القلم، و انّه ليس للعالم و للانسان إلّا مصير واحد، لايمكن تغييره و تبديله، و انّه لا ينال إلّا ماقدّرله من الخير والشر، ولو صحّت تلك العقيدة لبطل الدعاء والتضرّع، كما بطل تأثير الأعمال الصالحة و غيرها في تغيير المسير الذي نصّ به الكتاب العزيز إذ قال سبحانه: «**إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتّٰى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**» (الرعد - ١١)

---

(١) الكافي ج٢ كتاب «الايمان والكفر» باب «قطيعة الرحم» ص٣٤٨ - الحديث ٧ - ٨ ولاحظ أيضاً ما ورد في آثار ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و ترك الدعاء، والصلاة والبر وما شاكل ذلك.

اشكالان حول تأثير الدعاء(١)

١ ـ ربما يُنكر تأثير الدعاء في نزول الأمطار والبركات قائلين بانّ الظواهر الطبيعيّة معاليل لأسبابها الماديّة، فلوكانت أسبابهامتهيّئة، تحقّقت مسبّباتُها من غير حاجة إلى الدعاء، و إن لم تتحقّق تلك الأسباب، فلا تتحقّق مسبّباتُها، تاب الانسان أوْلا ابتهل أوْلا، غير انّه عزب عن هؤلاء المساكين الغارقين في لحجج الماديّة والمسجونين في سجون الطبيعة انّ وراء هذاالنظام نظاماً علوياً و معنوياً يقود هذاالنظام المادّي، و يدبّر أمره،وينزل منه الوجود والفيض حسب ما تقتضيه المصلحة، والمشيئة الحكيمة وليس النظام المادّي مستقلا في التدبير معتمداً على نفسه في التأثير، و انّما هويدور مدار التدبير العُلوي وإليه يشير سبحانه بقوله: «فَالْمُدَبِّراتِ أَمْراً»(النازعات ـ ٥) و بقول سبحانه: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلّا عِنْدَنا خَزائِنُهُ، وَما نُنَزِّلُهُ إِلّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ»(الحجر ـ ٢١)

فاذا كان عالم المادّة بنظامه العلّيّ والمعلوليّ عنصراً متأثّراً بالنظام العلويّ و نزول الفيض من ذلك العالم يرتبط بقدر قرب الناس من الله وحسن فعلهم أو سوء فعلهم، و مقدار منزلتهم ومكانتهم عنده، فلو حسن حال العبد، وكملت معرفته لعرفانه وابتهاله و تضرّعه شملته العناية الالهيّة بانزال البركات، ولو

---

(١) الفرق بين السؤالين اوالاشكالين واضح، فانّ الأوّل يوجّهه الماديّون المنكرون لما وراء الطبيعة، والثاني يوجّهه القدريّون القائلون بالتقدير القطعي المحتوم الذي لا يغيّر ولا يبدّل.

انعكست انعكس الأمر و إن شئت قلت: انّ الدعاء و صالح الأعمال و طالحها ليست في عرض الأسباب المادية بل في طولها يقف على ذلك كلّ من له المام بالمعارف الالهيّه وعلى ذلك فالدعاء والابتهال والتضرّع من الأسباب والعلل التي جاء بها الوحي، كما انّ الفساد والظلم والانحراف من موانع نزول الفيض وجريانه. قال سبحانه: «وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ» (الشورى ـ ٢٦) فاذا خالط الايمان روح الانسان وكان جسمه حليف العمل الصالح، واليف الفعل الخير، يكون مهبطا لنزول الرحمة والفيض، ولأجل ذلك جاء في الحديث: «انّ الله لا يستجيب دعاءً بظهر قلب ساه»(١)

٢ ـ ربّما يُتصوّر أنّ الدعاء لا يسمن ولا يغني في شفاء المريض و عافيته تمسّكاً بانّه إن كان المقدّر هو شفاؤه و عافيته فهو يشفي سواء دعي له أو لا، و انّ قدّر موته وهلاكه مات وهلك دعي له أولا، فالدعاء في كلتا الحالتين غير ناجع ولا مفيد.

و بما تقدّم يظهر جواب هذا السؤال إذ فيه:

أمّا بالنقض فلأنّه ان صحّ ما ذكروه جرى في المعالجة و شرب الدواء حرفاً بحرف.

و أمّا بالحلّ فلانّ الدعاء من العلل والأسباب العلوية المؤثّرة في النظام المادي. و قد عرفت انّ النظام المادي غير مفوّض إلى نفسه، بل يقوده النظام العلوي ولأجل ذلك قال النبيّ: (صلّى الله عليه

---

(١) بحارالأنوار، ج٩٣ ص٣٠٥ و ص ٣١٤ و فيه «لا يقبل الله دعا قلب لاه».

وآله) «انّ الدعاء مكتوب عليه: الّذي يردُّ به القضاء»(١)

والحاصل انّ القيام بالمعالجة أوالدعاء والإبتهال من الأسباب والعلل، غير أنّ بعضها محسوس و ملموس والآخر غير محسوس و انّما أخبر عنه الوحي الالهّي.

و إن شئت قلت: انّ المقدّر هوبُرء المريض، إذا دُعيَ له، فالدعاء ايجاد للشرط المقدّر كما انّ تركه ترك لشرطه.

الثانية: القَدَريّة القائلين بسلطان القدر على مشيئة الله سبحانه و أنّ كلّ مقدّر كائن لا يتغيّر ولا يتبدّل فالله سبحانه محكوم بقدره و قضائه لا يقدر على تغييره ولا يغيّره الدعاء، ولا صالح الأعمال و طالحها، و كأنّ القدر غلّ على عنق الانسان لايمكن حلّه والتخلّص منه حتّى بصالح الأعمال والتضرّع والانابة.

و يقابله القول بالبداء وهوالقول باطلاق قدرة الله و حكومة مشيئته على تقديره، و انّ القدر ليس بالّه كبير ولا صغير، ولا يخرج الأمر عن يدالله، ولأجل ذلك نرى أنّ النبيّ يمثّل القَدَريّة بالمجوس في القول بالثنويّة.

و بذلك يُعلَم أنّ مفاد البداء هوالاعتراف بانّ العالم تحت سلطان الله و قدرته في حدوثه و بقائه و انّ إرادة الله نافذة في الأشياء أبداً و أزلاً.

كما يُعلم سرّ إصرار أئمة أهل البيت(ع)على مسألة البداء لصيانة شيعتهم عن النزوع إلى التقوّل بمقالة إحدى الطائفتين و يصوّرون

---

(١) بحار الأنوار، ج٤ ص١٢١.

عظمة هذه العقيدة بأقوالهم، إذ يقولون: «ما عُبِدَالله عزّوجلّ بشيء مثل البداء»(١) أو «ما عُظِّمَ الله عزّوجلّ بمثل البَداء»(٢) أو «لو يعلم النّاس ما في القول بالبداء من الأجر مافتروا عن الكلام فيه»(٣) إلى غير ذلك من الكلمات الذهبيّة القيّمة.

السابع: الآثار البنّاءَة للاعتقاد بالبداء:

انّ للاعتقاد بالبداء الذي يرجع مغزاه إلى تغيير المصير بحسن الأعمال و سوئها آثاراً بنّاءة أعظمها: انّه يبعث «الرجاء» في قلوب المؤمنين، و ينبت نبات الخير الكامنة في نفوسهم و يوجب انقطاع العبد إلى الله و طلبه إجابة دعائه منه و كفاية مهمّاته، و توفيقه للطاعة، و إبعاده عن المعصية، فانّ إنكارالبداء والالتزام بانّ ما جرى به قلم التقدير كائن لامحالة دون استثناء يلزمه يأس المعتقد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه فيقول في نفسه: إن كان جرى قلم التقدير بانفاذ حاجتي فهو كائن ولاحاجة إلى الدعاء والتوسّل، و ان كان قد جرىٰ القلم بخلافه لم يقع أبداً، ولم ينفعه الدعاء ولا التضرّع، وإذا يئس العبد من إجابة دعائه ترك التضرّع فخالفه وكذلك الحال في سائر أعمال البرّ والصدقات الّتي ورد عن المعصومين انّها تزيد في العمر، و تنسئ الأجل.

انّ الاعتقاد بالبداء تضاهي العقيدة بقبول التوبة والشفاعة، و تكفيرالصغائر بالاجتناب عن الكبائر فانّ الجميع يبعث الرجاء، و

(١و٢و٣) بحارالأنوار، ج٤ باب البداء الحديث ١٩ و ٢٠ و ٢٦ ص ١٠٧ - ١٠٨.

يجعل نوره في قلوب الناس أجمعين: العصاة والمطيعين حتى لا ييئسوا من روح الله، ولا يتصوّروا انّه إذا قدّر كونهم من الأشقياء وأهل النّار فلا فائدة في السعي والكدح، بل يجب عليهم ان يعتقدوا بانّ الله سبحانه لم يجف قلمه في لوح المحو والاثبات فله ان يمحو ما يشاء و يُثبتُ ما يَشاءُ، و يسعد من شاء و يشقي من شاء حسب ما يتحلّى به العبد من مكارم الأخلاق و بصالح الأعمال، أو يرتكب من طالح الأعمال وليست مشيئته سبحانه جزافيّة غير تابعة لضابطة حكيمة، بل لو تاب العبد و عمل بالفرائض، و تمسّك بالعصم خرج من صفوف الأشقياء و دخل في عداد السعداء و بالعكس.

و هكذا كلّ ما قدّر في حقّ الانسان من الحياة والموت والصحّة والمرض، والغنىٰ والفقر، والسعادة والشقاء يمكن تغييره بالدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وإكرام الوالدين، فالبداء يبعث نورالرجاء في قلوب هؤلاء.

و قال السيد مكّى في كتابه عقيدة الشيعة في الامام الصادق في بيان فوائد البداء و لزوم الالتزام به: انّ في البداء الاقرار بقدرته تعالى، و انّ جميع الأُمور تحت سلطانه يتصرّف فيها كما يشاء على حسب ما تقتضيه المصالح التي يراها الله تعالى وهو موجب لانقطاع العبد إلى ربّه عند طلب الحاجات والابتهال إليه تعالى بالدعاء في نجاح ما سأل وفيه الاستكانة والتضرّع والخوف منه تعالى والرجاء منه مالا يرجى من غيره، و ظهورالعبد بمظهر العجز بين يدي من له الحول والقوّة، ولو كان كلّ ما جرى فيه التقدير كائناً حتماً ولا يكون أبداً لم ينفع الدعاء والتوسّل ولحصل اليأس من إجابة الدعاء، ولكان ماورد

في الحثّ على الدعاء من الآيات والروايات ممّا لامحلّ له، وكان الحثّ عليه بلا فائدة، و كان الحثّ منه تعالى و من الرسول (صلّى الله عليه وآله) على التصديق و فعل الخير والاستغفار و الاستقالة من الذنوب بلا فائدة أيضاً ولا يقول بهذا أحد من المسلمين فلابدّ من الالتزام بالبداء على النحو الذي فصّلناه آنفاً، ولابدّ لخصم الشيعة الاماميّة من ان يوافقهم في هذه العقيدة التي لا تمسّ شيئاً من العقائد الاسلاميّة إذا تأمّل وأنصف.(١)

(١) الامام الصادق، ص ٥٧ - ٥٨.

حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنّة

إذا عرفت هذه الأُمور السبعة التي تشكّل أساس مسألة «البداء» تقف على أنّ المراد من البداء ليس إلّا تغيير المصير والمقدّر بالأعمال الصالحة أوالطالحة، فليس الانسان في مقابل التقدير مسيَّر، بل هو ـ بعدُ ـ مخيّرٌ في أن يغيّر التقدير بصالح أعماله، او بطالح أفعاله، و أنّ هذا (أي تمكّن الانسان من تغييرالمصير بعمله) هو أيضاً جزء من تقديره سبحانه.

فبما انّه سبحانه «كُلَّ يَوْمٍ هُوَفِي شَأْنٍ» (الرحمن ـ ٢٩) و بما أنّ مشيئته حاكمة على قدره.

و بما أنّ العبد مختار لامسيَّر، حرّ لامجبور، فله أن يغيّر مصيره و مقدّره بحسن فعله و يخرجَ نفسَه من عداد الأشقياء و يدخلها في عداد السعداء كما أنّ له عكس ذلك.

و بما أنّ «اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتّىٰ يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ» (الرعد ـ ١١) فانّ الله سبحانه يغيّر قدرالعبد بتغيير من العبد بحسن عمله أو سوء عمله، ولا يعدّ تغيير هذاالقضاء الالهي بحسن الفعل، و تغيير القدر بسوء العمل، معارضاً لتقديره الأوّل سبحانه بل هو أيضاً جزء من

قدره و قضائه تعالى، و سننه فالله سبحانه إذا قدّر لعبده شيئاً وقضى له بأمر لم يقدّر ولم يقض على وجه القطع والحتم بحيث لا يتغيّر ولا يتبدّل، بل قضاؤه، وقدره على وجه خاص، وهو أنّ القضاء والقدر يجريان على العبد مالم يغيّر حاله و وضعه، فاذا غيّر حاله بحسن فعل أو سوء فعل تغيّر قدرالله في حقّه، وحلّ مكان ذلك القدرقدرآخر،ومكان ذلك القضاء قضاء آخر، والجميع (من القدر السابق والقدر اللاحق قضاء و قدر لله لاغير).

وهذا هو «البداء» الذي تتبنّاه الامامية من مبدأ تاريخهم إلى هذاالوقت.

ولكي يقف القارئ على صدق هذاالمقال ندرج في ما يأتي بعض النصوص من علمائهم:

نصوص علماء الامامية في مجال البداء

١ ـ قال الصدوق: في «باب الإعتقاد في البداء» انّ اليهود قالوا: انّ الله تبارك و تعالى قد فرغ من الأمر، قلنا بل هو تعالى «كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ» لايشغله شأن عن شأن يحيي و يميت ويخلق و يرزق و يفعل ما يشاء، وقلنا: «يَمْحُواللّهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ» (الرعد، ٣٩)(١).

٢ ـ قال الشيخ المفيد في شرح عقائد الصدوق: وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط فيتغيّر الحال فيه، قال الله تعالى: «ثُمَّ قَضىٰ

(١) عقائد الصدوق المطبوع في ذيل شرح الباب الحادي عشر ص٧٣ و نقله أيضاً في هامش بحارالأنوار، ج٤ ص١٢٥ الطبعة الجديدة.

اَجَلاً وَ اَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ» (الأنعام - ٢) فتبيّن انّ الآجال على ضربين؛ ضرب منها مشترط يصحّ فيه الزيادة والنقصان، ألا ترىٰ قوله تعالى: «وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ اِلَّا فِي كِتابٍ» (الفاطر - ١١) وقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ اَهْلَ الْقُرىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ وَالْاَرْضِ» (الاعراف - ٩٦) فبيَّن أنّ آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبرّ والانقطاع عن الفسوق، وقال تعالى فيما أخبر به عن نوح (عليه السلام) في خطابه لقومه: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ اِنَّهُ كانَ غَفّاراً يُرْسِلِ السَّماءَ عَلَيْكُمْ مِدْراراً» إلى آخر الآيات (نوح - ١٠ - ١٢) فاشترط لهم في مدّ الأجل و سبوغ النعم، الاستغفار فلمّا لم يفعلوه قطع آجالهم و بتر أعمالهم، و استأصلهم بالعذاب، فالبداء من الله تعالى يختصّ ما كان مشترطا في التقدير وليس هوالانتقال من عزيمة إلى عزيمة، ولامن تعقّب الرأي، تعالى الله عمّا يقول المبطلون علوّاً كبيراً».(١)

٣ - قال المفيد رحمه الله أيضاً في كتابه «أوائل المقالات»: أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله من الإفقار بعد الإغناء، و الإمراض بعد الإعفاء، والاماتة بعدالإحياء، وما يذهب إليه أهلُ العدل خاصّة، من الزيادة في الآجال و الارزاق والنقصان منها بالأعمال.(٢)

٤ - قال الشيخ الطوسي في العُدّة: البداء حقيقته في اللغة هوالظهور، و لذلك يقال: بدا لَنا سُور المدينة و بدالنا وجه الرأي، و

---

(١) شرح عقائد الصدوق باب معنى البداء ص ٢٥ و سوف يوافيك من الشيخ المفيد ومنّا وجه اطلاق البداء على الله سبحانه.

(٢) أوائل المقالات باب «القول في البداء والمشيئة» ص٥٣.

قال الله تعالى: «وَبَدا لَهُمْ سَيِّئاتُ ما عَمِلُوا» (الجاثيه - ٣٣) «وَبَدا لَهُمْ سَيِّئاتُ ما كَسَبُوا» (الزمر - ٥٠) و يراد بذلك كلّه: «ظهر» وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلاً، و كذلك في الظن، فأمّا إذا أُضيفت هذه اللفظة إلى الله تعالى فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه مالا يجوز، فأمّا ما يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، و يكون إطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسّع، وعلى هذا الوجه يُحمل جميع ما ورد عن الصادقَين (عليهما السلام) من الأخبار المتضمّنة لإضافة «البداء» إلى الله تعالى، دون مالا يجوز عليه من: حصول العلم بَعد أن لم يكن، و يكون وجه إطلاق ذلك فيه تعالى التشبيه وهو: انّه إذا كان ما يدلّ على النسخ يظهر به للمكلّفين مالم يكن ظاهراً لهم، و يحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلاً لهم، أُطلق على ذلك لفظ البداء»(١)

٥ - و قال الشيخ الطوسي أيضاً، في كتاب الغيبة: «انّه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وقّت هذا الأمر (الحادثة المعيّنة) في الأوقات التي ذكرت فلما تجدّد ما تجدّد، تغيّرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر، و كذلك في ما بعد، و يكون الوقت الأوّل، وكلّ وقت يجوز أن يؤخّر، مشروطاً بان لا يتجدّد ما يقتضي المصلحة تأخيره، إلى أن يجيئ الوقت الذي لا يغيّره شيء، فيكون محتوماً، وعلى هذا يُتأوّل ما روي في تأخير الأعمار عن أوقاتها والزيادة فيها عند الدعاء وصلة الأرحام و

---

(١) عدّة الاصول للشيخ الطوسي ج٢ ص٢٩، و كأن يريد انّ اطلاق البداء لله سبحانه لأجل كون مورد البداء في أذهان الناس من قبيل ظهور ما خفي.

ما روي في تنقيص الأعمار عن أوقاتها إلى ما قبله عند فعل الظلم وقطع الرحم، وغير ذلك، وهو تعالى و إن كان عالماً بالأمرين، فلا يمتنع أن يكون أحدهما معلوماً بشرط، والآخر بلاشرط، وهذه الجملة لا خلاف فيها بين أهل العدل، وعلى هذا يُتأول أيضاً ما رُوي من أخبارنا المتضمنة للفظ البداء و يبيّن أنّ معناها النسخ على ما يريده جميع أهل العدل فيما يجوز فيه النسخ أو تغيّر شروطها، إن كان طريقها الخبر عن الكائنات»(١).

هذا كلّه ممّا جاء في كتب علماء الشيعة الامامية القدامىٰ وأمّا ما كتبهُ المتأخرون منهم فاليك نماذج منها:

٦ ـ قال السيد عبدالله الشبر: للبداء معان بعضها يجوز عليه و بعضها يمتنع و هو بالفتح والمد أكثر ما يطلق في اللغة على ظهور الشيء بعد خفائه وحصول العلم به بعد الجهل واتّفقت الامّة على امتناع ذلك على الله سبحانه إلّا مَن لا يُعتدّ به، ومن نسب ذلك إلى الاماميّة فقد افترى عليهم كذبا، والاماميّة برآء منه، وقد يُطلق على النسخ و على القضاء المجدّد وعلى مطلق الظهور وعلى غير ذلك من المعاني الآتية».

ثمّ استشهد على هذا بما ورد من أنّ الصدقة والدعاء يغيّران القضاء إلى غير ذلك ممّا روي في هذا المضمار.(٢)

٧ ـ قال الامام شرف الدين في هذا المجال: وحاصل ماتقوله الشيعة هنا انّ الله ينقص من المرض و قد يزيد فيه، وكذا الأجل

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي ص٢٦٢ ـ ٢٦٤ طبعة النجف.

(٢) مصابيح الأنوار، ج١ ص٣٣.

والصحّة والمرض والسعادة والشقاء، والمحن والمصائب والايمان والكفر و سائر الأشياء كما يقتضيه قوله تعالى «يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ»، و هذا مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود و أبي وائل و قتادة وقد رواه جابر عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وكان كثير من السلف الصالح يدعون و يتضرّعون إلى الله تعالى أن يجعلهم سعداء لاأشقياء، وقد تواتر ذلك عن أئمّتنا في أدعيتهم المأثورة و ورد في السنن الكثيرة، أنّ الصدقة على وجهها، و برّالوالدين، و اصطناع المعروف يحوّل الشقاء، سعادة و يزيد في العمر، وصحّ عن ابن عباس انّه قال: لا ينفع الحذر من القدر ولكنّ الله يمحوا بالدعاء ما يشاء من القدر.

هذا هوالبداء الذي تقول به الشيعة تجوّزوا في إطلاق البداء عليه بعلاقة المشابهة، لأنّ الله عزّوجلّ أجرى كثيراً من الأشياء التي ذكرناها على خلاف ما كان يظنّه الناس فأوقعها مخالِفةً لما تقتضيه الامارات والدلائل، وكان مآل الأمورفيهامناقضالأوائلها، والله عزّوجلّ هوالعالم بمصيرها ومصير الأشياء كلّها و علمه بهذا كلّه قديم أزليّ لكن لمّا كان تقديره لمصير الأُمور يخالف تقديره لاوائلها. كان تقدير المصير أمراً يشبه «البداء» فاستعار له بعض سلفنا الصالح هذااللّفظ مجازاً أو كأنّ الحكمة قد اقتضت يومئذ هذاالتجوّز، و بهذا ردّ بعض أئمّتنا قول اليهود: انّ الله قدّر في الأزل مقتضيات الأشياء، و فرغ الله من كلّ عمل اذا جرت الأشياء على مقتضياته، قال: عليه السلام: بأنّ لله عزّوجلّ في كلّ يوم قضاءً مجدّداً بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهراً لهم ومابدا لله في شيء إلّا كان في علمه الأزلي فالنزاع في هذه بيننا

وبين أهل السُنّة لفظيّ لأنّ ماينكرونه من البداء الذي لايجوز على الله عزّوجلّ تبرّأ الشيعة منه، و ممّن يقول به براءتها من الشرك بالله ومن المشركين وما يقوله الشيعة من البداء بالمعنى الذي ذكرناه يقول به عامّة المسلمين، و هو مذهب عمربن الخطّاب وغيره كما سمعت و به جاء التنزيل «يَمْحُواللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ» (الرعد - ٣٩) و «يَسأَلُهُ مَن فى السَّماوات وَالأرضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَفي شَأنٍ» (الرحمٰن - ٢٩) أي كلّ وقت وحين يُحدث أُموراً و يجدّد أحوالاً من إهلاك و إنجاء و حرمان و إعطاء، و غير ذلك كما روي عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وقد قيل له: ما ذلك الشأن؟ فقال: من شأنه سبحانه وتعالى أن يغفر ذنباً و يفرّج كرباً و يرفع قوماً، و يضع آخرين.

هذا هوالذي تقول به الشيعة و تسمّيه بداءً، وغيرالشيعة يقولون به، لكنّهم لا يسمّونه بداءً، فالنزاع في الحقيقة انّما هو في تسميته بهذاالاسم وعدم تسميته به، ولوعرف غيرالشيعة أنّ الشيعة انّما تُطلِق عليه هذاالاسم مجازاً لاحقيقة، لتبيّن - حينئذٍ - لهم أنّه لانزاع بيننا و بينهم حتّى في اللّفظ لأنّ باب المجاز واسع عندالعرب إلى الغاية، ومع هذا كلّه فان أصرّ غيرنا على هذاالنزاع اللفظي و أبىٰ التجوّز باطلاق البداء بما يشاء «وليتّق الله ربّه» في أخيه المؤمن «ولا يبخس منه شيئاً» «وَلا تَبْخَسُواالنّاسَ اَشْياءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فى الْاَرْضِ مُفْسِدِينَ بَقِيَّةُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ اِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» (سورة هود - آيه ٨٦ و ٨٧)(١)

---

(١) اجوبة مسائل جارالله ص ١٠١ - ١٠٣.

٨ ـ وقال شيخنا العلّامة آغا بزرگ الطهراني في موسوعته القيّمة «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» عن البداء : «البداء معناه في اللغة ظهور رأى لم يكن، واستصواب شيء عُلِمَ بعد أن لم يُعلَم؛ وهذا المعنى يحصل لعامّة أفراد البشر، ولكنّه يستحيل على الله تعالى شأنه، لاستلزام بدوالرأي بشيء لم يكن الجهلَ به أوّلاً، أوالعجز عنه وهو تعالى منزّه عنهما، والاماميّة الذين ينزّهون الله تعالى عن كثير ممّا يجوّزُه غيرُهم من فِرَق الاسلام عليه تعالى ينزّهونه عن الجهل والعجز بالطريق الأولى، فنسبة القول بالبداء بهذا المعنى إلى الاماميّة من البلخي في تفسيره كما في أوّل التبيان، بُهتان عظيم.

انّ البداء الذي يعتقده الاماميّة هو بالمعنى الذي لابدّ أن يعتقده كلّ من كان مُسلماً في مقابل اليهود القائلين بانّ الله تعالى قد فرغ من الأمر و انّه لا يبدو منه شيء: «يَدُاللهِ مَغْلُولَةٌ» أومن تبع أقاويل اليهود زاعماً أنّه تعالى أوجد جميع الموجودات و أحدثها دفعة واحدة لكّنها متدرّجات في البروز والظهور لا في الوجود والحدوث فلا يوجد منه شيء إلّا ما أوجد أوّلاً،(١) أو كان معتقداً بالعقول والنفوس الفلكيّة قائلاً: انّه تعالى أوجد العقل الأوّل وهو معزول عن ملكه يتصرّف فيه سائرالعقول، إذ لابدّ لكلّ مسلم أن ينفي هذه المقالات و يعتقد بانّه تعالى «كُلَّ يَوْمٍ هُوَفي شَأنٍ» (الرحمٰن ـ ٢٩) يعدم شيئاً و يحدث آخر، يميت شخصاً و يوجد آخر، يزيد و ينقص يقدّم و يؤخر، يمحو ما كان و يثبت ما كان من الأمور التكوينيّة كما أنّه ينسخ ما

(١) وهذا هو ما أشار إليه الحسين بن فضل كما مرّ عليك في المقدّمة الرابعة.

يشاء من الأحكام التكليفيّة و يرفعه و يثبت غيره من سائر الأحكام.

بما أنّ البداء منه تعالى بإحداث مالم يكن، و إظهار ما خفي من التكوينيّات، و كذا نسخه في التكليفيّات يجريان على ما اقتضته الحكمة الالهيّة، وحسب ما أحاط به علمه من المصالح العامّة في محو شيء و إثبات شيء، و تغيير ما كان عليه أمر عمّا هو عليه تكوينا أو تكليفا، فلا يبدو منه تعالى إحداث و تغيير فيما قضى في علمه في اللوح المحفوظ بعدم التغيير وجرى عليه ذلك في تقديره الأزلي، ولا يظهر منه تعالى فيما قضى عليه خلاف ما هو عليه. والعلم بكون الشيء ممّا قضى عليه كذلك أو من غيره خاص بحضرته لا يطلع على غيبه أحد حتى أنبياؤه عليهم السلام إلّا أن يصرّح في الوحي إليهم بأنّه من المقضي والمحتوم فهم يخبرون الأُمّة به كذلك كإخبارهم بظهور الحجّة عليه السلام وحدوث الصيحة في السماء والخسف بالبيداء قبل ظهوره.

في الآيات والأخبار المتكاثرة دلالات على ثبوت البداء منه تعالى بهذا المعنىٰ الذي هو معتقد كلّ مسلم، ولا سيّما ما ورد في قصص نوح و إبراهيم وموسى و شعيب و عيسى عليهم السلام و دعاء نبيّنا (صلّى الله عليه وآله) على اليهودي، والأحاديث في انّ الصدقة والدعاء يردّان القضاء»(١).

قال العلّامة الشيخ فضل الله الزنجاني في تعليقه على كتاب أوائل المقالات ما نصّه: «لفظ البداء يطلق على معنيين: الأوّل

---

(١) الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج٣ ص٥١ - ٥٣.

هوالظهور وهذا هوالأصل في هذه اللفظه من حيث الوضع اللغوي، والثاني هوالانتقال والتحوّل من عزم إلى عزم بحصول العلم أوالظن بشيء بعد مالم يكن حاصلاً والبداء بهذاالمعنى، ممّا لايجوز اطلاقه في حقّ الباري لاستلزامه حدوث العلم و تجرّده ممّا دلّت الأدلّة القاطعة على نفيه عنه تعالى بحيث تضاف إليه هذه اللفظة، فالمراد منه هو ظهور أمر غير مترقّب أو حدوث شيء لم يكن في الحسبان حدوثه و وقوعه.

وهذاالمعنى يحصّل كلّ ما ورد إطلاقه في القرآن الكريم، والذي سوّغ إطلاق لفظة البداء عليه بهذاالمعنى هوالسمعيّات من آيات الكتاب الكريم نحو قوله تعالى: «و بدالهم من الله مالم يكونوا يحتسبون» و غيره من الآيات الكثيرة المرويّة بالطرق الصحيحة في كتب الفريقين حملوهاعلى ما يفيد معنى النسخ و نظائره و جعلوه مثابة النسخ في الأمور التشريعيّة ممّاأطبق الكلّ على صحته وجوازه و يصيرالخلاف كخلاف لفظيّ»(١).

و قال السيد حسين مكّي في كتابه:(وعقيدة الشيعة في الامام الصادق و سائر الأئمّة)،الذي ألّفه في نقد ما كتبه الشيخ الأزهري أبوزهره حول حياة الامام الصادق عليه السلام.

البداء لغة و عرفاً ظهور الشيء بعد خفائه أو ظهور مالم يكن بالحسبان وهذا انّما يتصوّر في حقّ المخلوقين الجاهلين الذين لم يحيطوا علماً بما كان وما سيكون وما هو كائن. و أمّا بالنسبة إلى الله تعالى

---

(١) التعليقات على كتاب اوائل المقالات ص ٩٤

شأنه، فيستحيل في حقّه البداء بهذاالمعنى، و انّما يكون البداء منه بمعنى أنّه تعالىٰ يظهر لمن يشاء من خلقه ما كان قد أخفاه عنهم»(١)

فذلكة البحث

هذه نصوص علماء الاماميّة قديماً وحديثاً أتينا بها هنا ليقف القارئ على أنّ البداء عقيدة مشتركة بين المسلمين و إنّما يستوحش منه من يستوحش لأجل عدم وقوفه على معناه، و لتصوّره انّ المراد منه هو ظهور الأمر لله بعدالخفاء عليه. وقد عرفت إتّفاق علمائنا تبعاً للقرآن والسنّة على امتناع إطلاقه على الله سبحانه، وإنّما المراد منه هو «تغيير المقدّر بالأعمال الصالحة أوالطالحة».

و أمّا وجه إطلاق لفظة «البداء» على هذاالمفهوم فسيوافيك بيانه فيما بعد، غير أنّه لابدّ أن ننبّه هنا إلى نكتة وهي تعيين موضع البداء بهذاالمعنى، فنقول:

انّ البداء انّما يتصوّر في التقدير الموقوف، وأمّا التقدير القطعي المحتوم فلا يُتَصوّر فيه البداء، و توضيح ذلك بما يلي:

انّ لله سبحانه قضائين: قضاءً قطعيّاً، و قضاءً معلّقاً.

فأمّا الأوّل، فلا يتطرّق إليه البداء ولا يتغيّر أبداً،

و أمّا الثاني فهوالذي يتغيّر بالأعمال الصالحة، والأفعال الطالحة.

وقد صرّح أئمّتنا ـ في أحاديثهم ـ بهذاالأمر ونصّوا على مثل

---

(١) الامام الصادق طبع دارالاندلس بيروت ـ ٤٦ ـ ٤٧

هذا التقسيم.

فقد سئل أبوجعفر الباقر (عليه السلام) عن ليلة القدر، فقال: تنزّل فيها الملائكة والكَتَبَة إلى سماء الدنيا فيكتبون ماهو كائن في أمرالسنة وما يصيب العباد فيها، قال: و أمر موقوف لله تعالى فيه المشيئة يقدّم منه ما يشاء و يؤخّر ما يشاء، وهو قوله: «يَمحُواللهُ ما يَشاءُ، وَيُثبِتُ، وَعِندَهُ اُمُّ الكِتاب»(١)

و عن أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) في قوله: «ثم قضىٰ أجلاً وأجلٌ مسمّىٰ عِندَه» قال: الأجل الذي غير مسمّىٰ موقوف يقدّم منه ماشاء و يؤخّر منه ماشاء و أمّا الأجل المسمّىٰ فهوالذي ينزّل ممّا يريد أن يكون من ليلة القدر إلى مثلها من قابل، فذلك قول الله: «فإذاجاءَ اَجَلُهُمْ لا يَسْتَأخِرُونَ ساعَة وَلا يَسْتَقدِمُون»(٢)

و عن أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) أيضاً في قوله: «ثمّ قضىٰ أجلاً و أجلٌ مسمّىٰ عِندَه» قال: المسمّىٰ ما سُمّي لملك الموت في تلك الليلة وهوالذي قال الله: «إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون» و هوالذي سمّي لملك الموت في ليلة القدر، والآخر له فيه المشيئة إن شاء قدّمه وإن شاء أخّره(٣)

وعن حمران قال سألت أباعبدالله (عليه السلام) عن قول الله: «ثمّ قضىٰ أجلاً و أجلٌ مسمّىٰ عِندَه» (الأنعام ـ آيه ٢) قال: فقال هما أجلان: أجل موقوف يصنع الله ما يشاء وأجل محتوم وفي رواية حمران عنه: أمّا الأجل الذي غير مسمّىٰ عنده فهو أجل موقوف يقدّم فيه ما

---

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص١٠٢ باب البداء الحديث ١٤ نقلاً عن أمالي الطوسي.

(٢و٣) المصدر نفسه الحديث ٤٤ و ٤٥ ص ١١٦.

يشاء، ويؤخّر فيه ما يشاء، وأمّا الأجل المسمّىٰ هوالذي يسمّىٰ في ليلة القدر»(١)

وعن الفضيل قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: من الأُمور أُمور محتومة جائية لامحالة، ومن الأُمور أُمور موقوفة عندالله يقدّم منها مايشاء ويمحو منها ما يشاء ويثبت منها ما يشاء، لم يطّلع على ذلك أحداً ـ يعني الموقوفة ـ فأمّا ما جائت به الرسل فهي كائنة لا يكذّب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكتهُ.(٢)

وفي حديث قال الرضا (عليه السلام) لسليمان المروزي يا سليمان انّ من الأُمور اموراً موقوفة عندالله تبارك وتعالى، يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر ما يشاء»(٣).

هذه بعض الأحاديث التي تصرّح بتقسيم المقدّرات إلى نوعين موقوف (أي معلّق على شرط) وحتمي غير معلّق على شرط.

وخلاصة القول: أنّ المراد من التقدير الحتمي مالا يبدّل ولا يُغَيَّر ولو دُعيَ بآلف دعاء، فلا تغيّره الصدقة، ولا شيء من صالح الأعمال أو طالحها، فقد قضىٰ سبحانه للشمس والقمرسيراً خاصّاً وإلى أجل معيّن، كما قضى للنظام المادّي عمراً محدّداً وقدّر في حق كلّ إنسان بأنّه فانٍ، إلى غير ذلك من السنن المستمرّة الحاكمة على الكون والانسان.

والمراد من الثاني الأُمور المقدّرة على وجه التعليق فقدّر أنّ

---

(١) المصدر، ص ١١٦ ـ ١١٧ الحديث ٤٦.

(٢) المصدر، ص ١١٩ الحديث ٥٨.

(٣) المصدر، ص ٩٦ الحديث ٢.

المريض يموت في وقت كذا، إلّا إذا تداوىٰ أو اجريت له عمليّة جِراحيّة، أو دعي له و تُصدِّق عنه إلى غير ذلك من التقادير التي تتغيّر بايجاد الشرائط والموانع والله سبحانه يعلم كلاالتقديرين.

وله نظائر في التشريع الكلّي، فانّه سبحانه قضىٰ في حقّ المسرفين بأنّ مردّهم إلى النار، «وَاَنَّ مَرَدَّنا اِلَى اللهِ، وَاَنَّ الْمُسْرِفينَ هُمْ اَصْحابُ النّارِ» (غافر- ٤٣)

غير انّ هذاالتقدير ليس تقديراً قطعيّا غير قابل للتغيير بشهادة قوله سبحانه: «قُلْ يا عِبادِيَ الَّذينَ اَسْرَفُوا عَلىٰ اَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ» (الزمر- ٥٣)

والهدف من الجميع تقوية حريّة الانسان و تفهيمه بأنّ له الخيار في اختيار أيّ واحد من التقديرين.

مع أبي زهره في موقفه من البداء

إذا عرفت ذلك فهلمّ معي الآن لنناقش ماكتبه الشيخ أبو زهره المصري الأزهرى، فانّه رحمه الله بعد أن طرح مسألة البداء من وجهة نظرالشيعة الاماميّة، و نقل كلمات بعض أعلامهم كالشيخ فضل الزنجاني علّق عليه بكلمات، وها نحن نذكر مقالته و تعليقه في عدّة نقاط، و تحت أرقام، فقد قال مايلي.

الف: انّ البداء بمعنى أن ينزل بالناس مالم يحتسبوا و يقدّروا كالغنى بعدالفقر، والمرض بعد العافية فهذا موضع اتفاق بين الشيعة والسنّة، ولكنّهم يقولون: من البداء الزيادة في الآجال، والأرزاق والنقصان منها بالأعمال، ولا شك انّ الزيادة في الآجال إن أُريد

بالزيادة ما قدّره الله تعالى في علمه الأزلي، والزيادة عمّا قدّر، فذلك يقتضي تغيير علم الله، و إن اريد الزيادة عمّا يتوقّعه الناس فذلك ممّا ينطبق عليه قول الله تعالى: «وبَدا لَهُمْ مِنَ اللّهِ ما لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ» (الزمر - ٤٨).

و على ذلك نقول: إن كان البداء في ما يحتسبه الناس و يقدّرونه فيجيء الأمر على خلاف ما توقّعوا فانّ ذلك موضع إجماع، و إن كان البداء هوالتغيير في المقدور فذلك مالم يقله أحد من أهل السنّة لأنّه تغيير لعلمه و ذلك لايجوز(١)

التغيير في التقدير لا يلازم التغيير في العلم

ولا يخفى ما في كلامه هذا من الضعف و ذلك:

أوّلاً: فلأنّ ما يدّعيه الشيعة الاماميّة من زيادة الآجال والأرزاق والنقصان منها بالأعمال لا يتفردون به، بل هو ممّا رواه أهل السنّة في جوامعهم الحديثيّة، فلاحظ الأحاديث المرقّمة، التي مرّت.

ومن العجيب: أن يغفل الأستاذ أبو زهره عن ما رواه أئمّة الحديث في هذاالمجال.

و ثانياً: انّ الزيادة في الآجال والأرزاق، و إن كانت توجب التغيير في التقدير لكنّها لا توجب التغيير في علم الله سبحانه، و منشأ الخلط بين الأمرين هو: جعل تقديره سبحانه نفس علمه تعالى، و

(١) الامام الصادق لأبي زهرة، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

توهّم انّ التغيير في الأوّل يوجب التغيير في الثاني.

و فيه مضافاً إلى انّ التقدير غير العلم الأزلي (كما سيوافيك)(١) أنّ تغيير التقدير الأوّل بالعمل ممّا لا إشكال فيه. و ذلك لانّ لله قضائين و تقديرين، ولكلّ واحد منهما شروط و مقتضيات.

فالعبد الفارغ من الدعاء والعمل الصالح التارك لهما قدّر له قصر العمر، وقلّة الرزق، و و.

والعبد المقبل على الدعاء والعمل الصالح كتب عليه طول العمر وسعة الرزق، وكلا التقديرين تقدير من الله سبحانه.

فلو كان الرجل في ابّان شبابه غير متفرّغ للدعاء والعمل الصالح فهو داخل تحت التقدير الأوّل بشرط أن يبقىٰ على هذه الحال، فقد قدّر في حقّه قصر الأجل و نقصان الأرزاق بشرط البقاء على تلك الحالة.

ولكنّه إذا تحوّل إلى حالة أُخرى في أُخريات حياته وأقبل على الدعاء والعمل الصالح انقلب التقدير الأوّل الى خلافه وضدّه، فيكتب في حقّه الزيادة في الأجل والرزق، وغيرهما.

نعم هو سبحانه يعلم من الأزل أنّ أيّ عبد يختار أيّ واحد من التقديرين طول حياته، أو أنّ أيّ عبد ينتقل من تقدير إلى تقدير آخر، فليس هاهنا تقدير واحد، و قضاء فارد،لاينفك عنه الانسان ولا مناص له منه، و إن كان هناك علم واحد أزلي غير متغير.

---

(١) حيث سترى انّ التقدير،غير علمه الازليّ،وهذا:من أهمّ ما غفل عنه الكاتب المذكور.

وزان التقديرين وزان الأجلين

وهذا مثل قوله سبحانه: «هُوَالَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ طينٍ ثُمَّ قَضىٰ أَجَلاً وَاَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ اَنْتُمْ تَمْتَرُونَ» (الأنعام - ٢)

والمراد من الأجل الأوّل هوالقابليّة الطبيعيّة لأفراد النوع الانساني، والعمر الطبيعي لنوع الانسان.

و أمّا الأجل المسمّىٰ فهو الأجل القطعي الذي لا يتجاوزه الفرد، وإليه يشير سبحانه بقوله: «فَاذا جاءَ اَجَلُهُمْ لا يَسْتَاْخِرُونَ ساعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ» (النحل - ٦١)

نعم الأجل المسمّىٰ كثيراً ما ينقص عن الأجل المطلق فلو جعلنا مقدار الأجل المطلق لطبيعة الانسان مأة و عشرين سنة فقلّما يتّفق أن يبلغ الانسان إلى ذلك الحد من العمر، فإنّ هناك موانع و عراقيل تمنعه - في العادة - من الوصول إليه.

نعم قلّما يزيد هذاالأجل على الأجل المطلق إذا توفّرت لذلك مقتضيات و قابليّات خارجة عن المتعارف تؤثّر في طول العمر وامتداده.

و على كلّ فكما انّ وجود الأجلين لا يوجب تغييراً في علم الله سبحانه فهكذا وجود التقديرين.

و تغيير التقدير الأوّل بالتقدير الثاني مثل تغيير الأجل المطلق بالأجل المسمّىٰ في ناحيتي الزيادة والنقصان، بل لامعنى للأجلين إلّاالتقديرين.

ثمّ انّ المراد من تغيير المقدّر هو تغيير المكتوب في لوحي المحو

والا ثبات فإنّ لله سبحانه لوحين:

الأوّل: اللوح المحفوظ والذي لا يتطرّق إليه التغيير، وقد أشار إليه سبحانه بقوله: «**مٰا اَصٰابَ مِنْ مُصيبَةٍ فِى اَلْاَرْضِ وَلٰا فى اَنْفُسِكُمْ اِلّا فى كتابٍ مِنْ قَبْلِ اَنْ نَبْرَاَها اِنَّ ذٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسيرٌ**» (الحديد ـ ٢٢)

الثاني: لوح المحو والا ثبات فيكتب فيه التقدير الأوّل وهو وإن كان بظاهره مطلقاً و ظاهراً في الاستمرار إلّا انّه مشروط بشروط، فإذا تغيّرت الشروط إنتهىٰ أمر التقدير الأوّل، وحان وقت التقدير الثاني، و إلى هذا اللوح أشار سبحانه بقوله: «**يَمْحُواالله مٰا يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ اُمُّ الْكِتابِ**»(الرعد ـ ٣٩)

ومثل هذا التغيّر في التقدير لايمسّ العلم الالٰهي الأزلي أبداً.

والعجب انّ الشيخ أبا زهره قد استشهد على ما نسبه و عزاه إلى الشيعة الاماميّة من «أنّ المراد من البداء هو تغيير ما قدّرالله سبحانه و انّ تغيير التقدير مساوق لتغيير علم الله الأزلي بروايات سنذكرها في القسم الثاني من هذه الرسالة اعني البداء في مجال الا ثبات، و سنوضّح عدم صلتها بتغيير علمه سبحانه.

* * *

باء:ثم انّه استشهد بما ورد عن الامام الصادق (عليه السلام) انّه قال في حق ولده إسماعيل: كان القتل قد كتب على إسماعيل مرّتين فسألت الله في دفعه عنه فدفعه، وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط فيتغيّر الحال فيه، قال الله تعالى: «**ثُمَّ قَضىٰ اَجَلاً، وَاَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**» (الأنعام ـ ٢)

ثمّ قال: انّ هذا الخبر المنسوب إلى أبي عبدالله الصادق صريح في

تغيير المقدّر الذي قدره الله سبحانه و تعالى(١).

نعم: أنّ الخبر صريح في تغيير المقدّر، ولكنّه ليس كلّ تغيير في المقدّر تغيير في علمه الأزلي لما عرفت من وجود اللوحين لله سبحانه حسبما نطق به الكتاب العزيز...

و إن شئت قلت: انّ التقدير غير علمه الذاتي فالتقدير فعله سبحانه الخارج عن ذاته وعلمه سبحانه نفس ذاته،فكيف يكونان شيئاً واحداً و قد عرفت انّ هناك تقديرين، ولكلّ تقدير شروط و مقتضيات.

فربّما يكون الانسان داخلاً تحت التقدير الأوّل إبّان حياته، ولكنّه سوف يتغيّر هذاالتقدير بتغيير أفعاله، و يدخل تحت التقدير الثاني كما أنّ الجالس في ظل جدار مشرف على الانهيار له تقديران.

فلو بقي جالساً تحت ذلك الجدار كتب عليه الموت عند انهياره.

ولو قام وابتعد عنه كتب عليه النجاة من الموت و لذلك عند ما تحوّل عليّ عليه السلام عن ظل الجدار المنهار إلى جدار آخر واعترض عليه أحد ممّن لاعلم له بحقيقة التقدير قائلاً: أتفرّ من قضاء الله، قال عليه السلام : «افرّ من قضاء الله إلى قدر الله»(٢)

و بذلك يظهر أنّ ما نقله من الأخبار مستشهداً بها على انّ الامامية يريدون من البداء التغيير في التقدير صحيح، غير انّ ما استنتجه من انّ التغيير في التقدير يستلزم التغيير في علمه تعالى غير

---

(١) الامام الصادق ص٢٣٩.

(٢) كتاب التوحيد للصدوق ص ٣٦٩.

صحيح.

ولا نطيل البحث بنقل هذه الأخبار والروايات غير انّ الكاتب يعيد كلامه إذ يقول:

وفي الحق انّ البداء إذا كان للخلق كذلك بأن يقع مالم يحتسبوا فذلك ليس فيه ما يمسّ العقيدة الاسلاميّة اذ لا يمسّ علم الله تعالى، و إن كان معنى البداء بالنسبة لله سبحانه وتعالى فإنّ ذلك يقتضي تغيير علم الله تعالى ولا شكّ انّ ذلك نقص في علمه، وانّنا نبادر فننفي عن الامام الصادق رضي الله عنه كلّ رواية تؤدّي إلى انّ البداء معناه تغيير علم الله تعالى، لانّ ذلك يؤدّي إلى نقص علمه تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.(١)

و قد ظهر ممّا ذكرناه انّ ما زعمه حقّاً ليس بحق، و انّ البداء بكلا المعنيين لاغبار عليه ولا مانع منه.

فكما انّ البداء بمعنى أن يقع مالم يحتسبه الناس ليس فيه ما يمسّ العقيدة الاسلاميّة، فهكذا البداء بمعنى تغيير التقدير والمصير بالأعمال الصالحة.

غير انّ الكاتب لم يفرّق بين تغيير التقدير، والتغيير في العلم الأزلي الذاتي (و بالاحرى لم يفرق بين التقدير الالهي والعلم الالهي)

فالتغيير في الأوّل لا يستلزم التغيير في الثاني فإنّ التقدير فعله سبحانه، وليس علمه الذاتي، و إن كان يتعلق به العلم.

فتغيير المعلوم (أي المقدّر) لا يستلزم تغيير العلم، فالعالَم بجوهره و

---

(١) الامام الصادق لأبي زهرة ص ٣٤٠.

عرضه متغيّر متبدّل، و بهذا الوصف نفسه معلوم لله سبحانه، فوجود التغيّر في المعلوم لا يستلزم التغيّر في العلم.

و إن شئت قلتَ: انّ التقدير لا يتجاوز عن كونه مكتوباً في لوح من الألواح التي لا يعلم حقيقتها إلّا الله سبحانه.

فحدوث التغيّر في اللوح لا يستلزم التغير في العلم لأنّه سبحانه كما هو عارف بالتقدير الأوّل كذلك عارف من الأزل بأنّه سيتبدّل هذا التقدير بتقدير آخر.

و ربّما يكون التقدير من الصفات القائمة بنفس الأشياء الخارجيّة. قال الله سبحانه: «بارَكَ فيها، وَقَدَّرَ فيها أَقْواتَها فى أَرْبَعَةِ أيّامٍ» (فصّلت ـ ١٠)

و قال سبحانه أيضاً: «اَلّذي خَلَقَ فَسَوّىٰ، وَالّذي قَدَّرَ فَهَدىٰ» (الأعلىٰ ـ ٢ ـ ٣)

و على الجملة فالتقدير والقضاء لا يخرج عن كونه تقديراً في الألواح، أو تقديراً قائماً بالأشياء (أي انّ الأشياء مخلوقة ومصنوعة بمقادير، ومقاييس خاصّة) والكلّ ليس داخلاً في ذاته سبحانه و تعالى.

تغيير التقدير لا يستلزم تغيير الارادة

جيم: و مما ذكرناه يظهر وهن ما كتبه الشيخ المذكور معترضا على الاماميّة حيث قال:

انّ البداء بمعنى التغيير في المقدّر أي انّ الله سبحانه و تعالى يقدّر و يعلم ثمّ ينسخ ما قدّر وعلم بامر كوني آخر، و بذلك تتغيّر إرادة الله

سبحانه وتعالى، و تغيير إرادة الله عندهم جائز لأنّ إرادة الله تعالى تنجيزيّة حادثة وليست أزليّة قديمة، ولكن علم الله أزلي يعلم الأشياء قبل وجودها، و يعلم ما كان وما سيكون، وما يمكن أن يكون، و إذا كان علم الله أزليّاً فإنّه بلا ريب يتنافي مع التغيير في الكون لأمر يبدو له سبحانه.(١)

لقد ظهر وهن هذاالكلام ممّا ذكرناه سابقاً إذ فيه:

أوّلاً: انّ تفسير التقدير بالإرادة غلط كتفسير التقدير بالعلم الأزلي، كما أوضحناه سابقا، إذالتقدير فعله، وهو يتحقق إمّا بالكتابة في الألواح أو بخلق المخلوق بمقادير و مقاييس معيّنة ينتهي عمره عند بلوغه إلى تلك الأقدار.

وثانياً: انّ ما نسبه إلى الاماميّة بأنّ إرادة الله عندهم تنجيزيّة حادثة، وليس أزليّة قديمة كذب من اساسه.

فالاماميّة بين من يقول بكون الإرادة من الصفات الذاتيّة و يفسّرها بعلمه بالأصلح، وقد عرفت انّ طروء التغيير في التقدير لا يستلزم التغيير في العلم.

و بين من يرى الإرادة من صفات فعله بمعنى الايجاد والاحداث وانّها تنتزع من نفس فعله كما تنتزع الرازقيّة والخالقيّة من خلقه و رزقه.

و تغيير الارادة بهذاالمعنى لا يستلزم إشكالاً أبداً.

و على كلّ حال فمن قال بكون الإرادة صفة للذات فسّرها

---

(١) الامام الصادق لأبي زهرة ص ٢٤١.

بالعلم، فهما في القدم وعدم طروء التغيير عليهما سواء.

ومن جعله من صفات الفعل فطروء التغيير عليه لا إشكال فيه لأنّ الفعل ملازم للحركة والتغيير.

وثالثاً: انّ تغيير التقدير لا يلازم تغيير الإرادة إذا جعلناها من صفات ذاته ولا تغيير العلم حسبما أوضحناه.

البداء من مقولة النسخ في التشريع

دال: ثمّ انّ من الكلمات الدارجة بين الشيعة الامامية في توضيح البداء في التكوين: هو قياس البداء بالنسخ في الأحكام حيث قالوا: «انّ البداء نسخ في الكونيّات كالنسخ في الأحكام».

وقد استثقله الكاتب المذكور حيث قال: «لايصحّ أن يقاس تغيّر ما قدّره الله في الكون لأمر بدا له سبحانه، على نسخ الأحكام أوالمعجزات فانّ الله سبحانه وتعالى قدّر في علمه الأزلي لكلّ حكم ميقاتاً و زماناً معلوماً، فاذا انتهىٰ زمانه حلّ محلّه حكم آخر بأمره ونهيه سبحانه، فليس فيه تغيير لعلمه الأزلي، وكذلك قدّرالآيات والمعجزات وجعل معجزة زمنها في تقديره سبحانه فتغيير المعجزات لا يقتضي تغيير علم الله تعالى لأنّ كلّ شيء منها كان عندالله بمقدار»(١)

ولا يخفى انّ ما ذكره الشيخ من التفريق غير فارق فانّ الحكم التشريعي المطلق و إن كان، ظاهراً في الاستدامة إلى يوم القيامة لكّنه

---

(١) الامام الصادق لابي زهرة ص ٢٤١.

محدود في نفس الأمر إلى ميقات وزمان معلوم، فهكذا التقدير فانّه ظاهر في الاستدامة، ولكنّه محدود واقعاً إلى ميقات و زمان معلوم وهوالزمان الذي يتغيّر فيه وضع العبد حسب أفعاله وأعماله، و يحلّ التقدير الثاني محلّ التقدير الأوّل.

فكما انّ لكل حكيم ميقاتا و زماناً معلوماً في علمه الأزلي فكذلك لكلّ تقدير ميقاتا و زمانا معلوماً في علمه فاذا انتهىٰ زمانه حلّ محلّه تقدير آخر بأمره سبحانه، والتفريق بين التشريع والتكوين بالتجويز في الأوّل دون الثاني تفريق بلا فارق.

و على الجملة يعود خلط الشيخ أبي زهرة في بحثه عن البداء إلى النقاط التالية:

١ ـ تصوّر انّ التقدير هو نفس علمه الأزلي، فكما لا يجوز طروء التغيير على الثاني لا يجوز طروءه على الأوّل و قد ثبت انّهما متغايران.

٢ ـ تصوّر انّ التقدير عين إرادته سبحانه فيتّحدحكمه مع حكمها في امتناع طروء التقدير و قد ثبت انّ الإرادة التي تعدّ من الصفات الذاتيّة يستحيل إتصاف الذات بها بالمعنى الحقيقي منها الذي لاينفك عن التجدّد والحدوث، ولأجل ذلك يجب أنّ تُفسّر الإرادة على هذاالقول بمعنى العلم بالأصلح فيتّحد حكمها مع العلم. و إن جعلت من صفات الفعل فلاإشكال في طروء الحدوث عليها.

٣ ـ تصوّر انّ لله سبحانه تقديراً واحداً مع انّ القائل بالبداء يجعل لله سبحانه تقديرين و وزانهما كوزان الاجلين

٤ ـ يتصوّر انّه يجوز أن يكون لكلّ زمن حكم ولا يجوز أن يكون لكلّ زمن تقدير و نحن نعتذر عن الكاتب الكبير الشيخ أبي زهره

لزلّاته بانّه لم يدرس عقيدة الامامية دراسة شاملة، و إنّما راجع في ذلك بعض الكتب ومن المعلوم انّ الكتاب لا يقوم مقام الدراسة عندالعلماء والحضور في صفوفهم، و أنديتهم العلميّة.

رحم الله الماضين من علمائنا وحفظ الله الباقين.

الفصل الثاني

البداء في مجال الإثبات

في هذاالفصل

* البداء في مجال الا ثبات
* إخبارات غيبيّة في القرآن والحديث، لم تتحقّق
* تبيين الحال في هذه الاخبارات الغيبيّة
* أسئلة وأجوبتها
* السؤال الأوّل: كيف ننسب البداء إلى الله تعالى؟
* السؤال الثاني: على ماذا يعوّل النبي أوالامام في خبره الأوّل؟
* السؤال الثالث: كيف يخبرالنبي بصورة القطع مع احتمال البداء؟
* السؤال الرابع: اليس في اخبار النبي بشيء مع عدم تحقّقه وصمة التقول بالخلاف؟
* السؤال الخامس: ما هو الميزان في الأُمور المحتومة والموقوفة
* السؤال السادس: ماذا يترتّب على الاخبار التي يقع فيها البداء من الآثار؟
* السؤال السابع: كيف يحصل الاطمئنان للناس بخبر مع احتمال البداء فيه؟
* السؤال الثامن: ماالفرق بين الاخبار التي وقع فيها البداء وخبرالصادق في ابنه إسماعيل.
* السؤال التاسع: ما معنى قول الصادق عليه السلام كان هذاالأمر فيّ فاخّره الله
* السؤال العاشر: كيف أخبرالامام علي بحصول الرخاء مع عدم تحقّقه
* خاتمة المطاف.

البداء في مجال الاثبات

ما بيّنّاه لك كان عبارة عن حقيقة مفهوم «البداء» في عالم البداء، ولا تتبنّى الشيعة الاماميّة إلّا هذاالمعنى، وماجاء في كلمات الأئمة منصرف إلى ما أوضحناه في الفصل السابق.

نعم هاهنا مسألة أُخرى لها صلة بمسألة «البداء» وليست نفس تلك المسألة، و إنّما يقوم حَلُّها، و توضيح حالها على القول بالبداء.

وهذه المسألة عبارة عن تفسير بعض الملاحم والمغيّبات التي وردت في لسان الأنبياء والأئمة، وأخبروا عن وقوعها و مع ذلك لم يتحقّق الوقوع (وإن دلّت القرائن على صدق مقالهم في ظرف الإخبار).

و هذه الاخبارات وإن كانت لا تتجاوز عدد الاصابع إلّا أنّها موجودة في الكتاب والسنّة وعلى الفريقين السنّة والشيعة تبيين حالها، و انّه كيف يجوز للنبي والوصي الإخبارُ بالشيء مع عدم وقوعه في المستقبل و تلك المشكلة يجب على كلا الفريقين حلُّها، ولا يختصّ ذلك بالشيعة الاماميّة.

نعم قد قامت الاماميّة بحلّها و توضيح حالها عن طريق مسألة «البداء» التي حرّرناها، و خرجنا عنها بالكمال والتمام، فلولم يرتض

السُنّة هذاالحلّ، فيجب عليهم أن يقوموا بتوضيح حالها عن طريق آخر.

والغرض من هذاالتفصيل هو انّه يجب تفكيك القول بالبداء عن هذه المسألة المبتنية على «البداء» عندالشيعة الامامية، فحقيقته ـ بالمعنى الذي تعرّفت عليه ـ لا يختلف فيها إثنان، ولا يخالفها أحد ممّن يعتقد بالكتاب والسنّة.

وأمّا المسألة الثانية وهي علاج الاخبار بالمغيّبات من جانب الأنبياء مع عدم تحقّقه، فيلزم على كل مسلم يعتقد بالكتاب والسنّة، تحليلها، و تفسيرها على وجه يناسب عصمة النبي، و صيانته عن الكذب والخطأ، فالشيعة الامامية تبعاً لأئمتهم تعالج تلك الاخبارات عن طريق القول بالبداء، فان كان عند إخواننا أهل السنّة حلّ آخر فنحن مستعدّون للاستماع والتدبّر في مقالهم.

إذا عرفت هذا، فهلمّ نستوضح حال تلك الأخبار على الوجه الكلى أوّلاً ثمّ نشير إلى كلّ واحد واحد منها بنحو خاص.

أمّا توضيح هذه الاخبار على الوجه الكلي فنقول:

الأوّل: انّ الله سبحانه أخبر ـ في كتابه العزيز ـ عن ذبح إسماعيل على يدي أبيه إبراهيم كما يقول سبحانه: «**فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ. فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ، فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ؟ قَالَ: يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ**» (الصافات ـ ١٠٢ ـ ١٠٣).

فقد رأى ابراهيم في المنام انّه يذبح ولده إسماعيل «و رؤيا

الأنبياء وحي» كما في الدرّالمنثور(١) ولذلك فهي رؤيا صادقة، تحكي عن حقيقة ثابتة، و واقعيّة مسلّمة، وهو أمرالله لابراهيم بذبح ولده أوّلاً، و تحقّق ذلك في عالم الوجود ثانياً، وكأنَّ قوله سبحانه: «إنّي أرىٰ، في المنام أنّي أذبحك» يكشف عن أمرين:

١ ـ الأمر بذبح الولد وهو أمر تشريعي.

٢ ـ الحكاية عن تحقّق ذلك في الواقع الخارجي.

فقد أخبر إبراهيم (عليه السلام) بذلك، بطريق من طرق الوحي وأخبر هو ولده بذلك، و مع ذلك كلّه لم يتحقّق، و نُسِخَ نسخاً تشريعيّاً، كما لم يتحقق ذبح إبراهيم لاسماعيل في الخارج فكان نسخاً تكوينيّاً.

و يحكي عن كلا الأمرين قوله سبحانه: «وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ» (الصافات ـ ١٠٨).

و على ذلك فيجب حلّ هذه المشكله على كلّ من يعتقد بالكتاب والسنّة، لأنّه ينطرح في ذهن الانسان المسلم انّه كيف يجوز أن يخبرالنبي بشيء من الملاحم، والمغيّبات ثم لا يتحقّق ولا يختصّ حلّ ذلك بطائفة من الطوائف الاسلاميّة دون أخرى.

الثاني: ما جاء في قصّة «يونس» مع قومه حيث قال سبحانه: «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ» (يونس ـ ٩٨)

---

(١) الدرّالمنثور ج٥ ص٢٨٠.

فعن جماعة من المفسّرين انّ قوم يونس كانوا بأرض نينوى من أرض «الموصل» و كان يدعوهم إلى الاسلام فأبوا، فأخبرهم أنّ العذاب مصبحهم إلى ثلاث إن لم يتوبوا(١) ولكن العذاب لم يأتهم

ولكن يطرح هنا نفس السؤال السابق فيجب حلّه على ضوء الكتاب والسنّة.

الثالث: ما جاء في قصّة «موسى بن عمران» عليه السلام وقومه، حيث واعدهم أوّلَ الأمر أن يغيب عنهم ثلاثين ليلة، ولكنّه أضيف إليه عشر ليال أُخر، إذ قال سبحانه عن ذلك «**وَواعَدْنا مُوسىٰ ثَلاثينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْناها بِعَشْرٍ فَتَمَّ ميقاتُ رَبّه أَرْبَعينَ لَيْلَةً وَقالَ مُوسىٰ لأخيه هارُونَ اخْلُفْني في قَوْمي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبيلَ الْمُفْسِدين**» (الأعراف ـ ١٤٢).

و كان موسىٰ قد أخبرهم بأنّه سيغيب عنهم ثلاثين ليلة كما عن ابن عباس حيث قال: انّ موسى قال لقومه: انّ ربي وعدني ثلاثين ليلة أن ألقاه، و أُخلِفَ هارون فيكم فلمّا فصل موسىٰ إلى ربّه زاده الله عشراً فكانت فتنتهم في العشر التي زاده الله»(٢)

هذه جملة الاخبارات التي أخبر بها أنبياء الله ولم تتحقّق بعد، فيطرح في الجميع نفس السؤال السابق، وإليك في ما يأتي ما ورد من نفس تلك الاخبارات في الأحاديث الاسلاميّة.

الرابع: ما ورد عن الامام الصادق (عليه السلام) من انّه قال:

---

(١) مجمع البيان، ج٣ ص١٣٥.

(٢) تفسير الدرّ المنثور، ج٣ ص١١٥.

«انّ عيسى روح الله مرّ بقوم مُجلِبين، فقال: ما لهؤلاء؟ قيل: يا روح الله إنّ فلانه بنت فلانه تُهدىٰ إلى فلان بن فلان في ليلتها هذه.

قال: يجلبون اليوم، و يبكون غداً، فقال قائل منهم: ولم يا رسول الله؟ قال: لأنّ صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه، فقال القائلون بمقالته: صدق الله و صدق رسوله، وقال أهل النفاق: ما أقرب غداً، فلمّا أصبحوا جاؤوا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء فقالوا: يا روح الله إنّ التي أخبرتنا أمسَ أنّها ميتة لم تمت! فقال عيسى على نبيّنا و آله و عليه السلام: يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا إليها فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب فخرج زوجها فقال له عيسى (عليه السلام): إستأذِن لي على صاحبتك، قال: فدخل عليها فأخبرها انّ روح الله وكلمته بالباب مع عدة، قال فتخدّرت فدخل عليها، فقال لها: ما صنعتِ ليلتكِ هذه؟ قالت: لم أصنع شيئاً إلّا وقد كنتُ أصنعه في ما مضى انّه كان يعترينا سائل في كلّ ليلة جمعة فننيله ما يقوته إلى مثلها، و انّه جاءني في ليلتي هذه و أنا مشغولة بأمري و أهلي في مشاغل فهتف فلم يجبه أحد ثم هتف فلم يُجَب حتى هتف مراراً فلمّا سمعت مقالته قمت متنكّرة حتّى نلته كما كنّا ننيله فقال لها: تنحّي عن مجلسِك فاذا تحت ثيابها أفعىٰ مثل جذعة عاض على ذنبه فقال (عليه السلام): بما صنعتِ صُرِفَ عنك هذا(١) فينطرح هنا نفس السؤال السابق والجواب عن الجميع واحد كما سيوافيك تفصيله.

---

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص٩٤.

الخامس: جاء ملك الموت إلى داود عليه السلام وأخبره بأنّ الشاب الجالس عنده سيقضي بعد سبعة أيّام فرحمه داود، ثمّ مضت الأيام السبعة ولم يمت الشاب فجاء ملك الموت وقال لداود: يا داود إنّ الله تعالى رحمه برحمتك له فأخّر في أجله ثلاثين سنة»(١)

السادس: عرض الله عزوجل على آدم أسماء الأنبياء قال: وأعمارهم قال: فمرّ بآدم إسم داود النبي فاذا عمره في العالم أربعون سنة، فقال آدم: يا رب ما أقلّ عمر داود و ما أكثر عمري، يا رب إن انازدت داودَ من عمري ثلاثين سنة أتثبت ذلك له، قال تعالى: نعم يا آدم، قال فانّى قد زدته من عمري ثلاثين سنه... فأثبت الله عزّوجل لداود في عمره ثلاثين سنة»(٢)

السابع: أخبرالله نبياً من أنبيائه عن طريق الوحي بان يخبر ملكاً بانّه تعالى متوفّيه إلى كذا وكذا فأخبره بذلك، ولما دعا الله الملكُ قائلاً: يا رب أجّلني حتى يشبّ طفلي وأقضي أمري فأوحى الله عزوجلّ إلى ذلك النبي ان: ائتِ فلان الملك فاعلمه انّي قد أنسيت (أى أخّرت) أجله و زدت في عمره خمسة عشرة سنة(٣).

الثامن: مرّ يهودي بالنبي (صلّى الله عليه وآله) فقال: السام عليك، فقال النبي له: وعليك، فقال أصحابه: إنّما سلّم عليك بالموت فقال: الموت عليك؟ فقال النبي (صلّى الله عليه وآله) وكذلك رددتُ ثمّ قال (صلّى الله عليه وآله) لأصحابه انّ

(١و٢و٣) بحارالأنوار، ج٤ ص١١٢ وص ١٠٢، وص ٩٥ والأحاديث هذه مذكورة بتفصيلها في المصدر المذكور فراجع.

هذااليهودي يعضّه أسود في قفاه فيقتله، قال: فذهب اليهودى، فاحتطب حطبا كثيراً فاحتمله ثمّ لم يلبث ان انصرف فقال له رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ضعه، فوضع الحطب فاذا أسود في جوف الحطب عاض على عود، فقال (صلّى الله عليه وآله) يا يهودي ما عملت اليوم؟ قال: ما عملت عملاً إلّا حطبي هذا حملته فجئت به، و كان معي كعكتان فأكلت واحدة و تصدّقت بواحدة على مسكين. فقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): بها دفع الله عنه (وقال:) انّ الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان»(١).

التاسع: عن عمروبن الحمق قال: دخلت على أميرالمؤمنين (عليه السلام) حين ضرب على قرنه فقال لي: يا عمرو إنّى مفارقكم ثمّ قال: سنة السبعين فيها بلاء ـ قالها ثلاثاً ـ فقلت: فهل بعدالبلاء رخاء؟ فلم يجبني و أغمي عليه فبكت امّ كلثوم فأفاق فقال: يا امّ كلثوم لا تؤذيني فانّك لو قد ترين ما أرى لم تبكي، إنّ الملائكة في السماوات السبع بعضهم خلف بعض، والنبيّون خلفهم، وهذا محمّد (صلّى الله عليه وآله) يقول انطلق يا على فما أمامك خيرلك ممّا أنت فيه، فقلت: بأبي أنت وامّى قلت إلى السبعين بلاء، فهل بعدالسبعين رخاء قال: نعم ياعمرو أنّ بعدالبلاء رخاءاً «ويمحوالله ما يشاء و يثبت وعنده أُمّ الكتاب»(٢)

* * *

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص١٢١.

(٢) بحارالأنوار، ج٤ ص ١١٨.

تبيين الحال في هذه الاخبارات الغيبيّة

لاشك انّ بعض هذه الملاحم أوكلّها قد صدرت من الأنبياء العظام و بالأخص ما ورد في الكتاب العزيز فعندئذ ينطرح هنا سؤالان هما:

الأوّل: لماذا لم تقع هذه الاخبارات في الخارج؟

الثاني: كيف وقف النبي على هذه الاخبارات مع عدم وقوعها.

و بعبارة أُخرى: كيف وقف على جانب من القضيّة ولم يقف على الجانب الآخر منها؟

فنقول:

أمّا الأوّل فقد ورد في تفسير هذه المأثورات انّ عدم الوقوع إنّما هو لأجل فقد الشرط، أو لوجود المانع عن تأثير المقتضي.

و إن شئت قلت: انّ العمل الصالح كالتوبة لقوم يونس، والصدقة في قصة المسيح والنبي الأكرم صلوات الله عليهما قد غيّرالتقدير، فصار صالح الأعمال مغيّراً للمقدّر، وهذا بنفسه نفس البداء الذي قد شيّدنا برهانه.

هذا عن السؤال الأوّل.

وأمّا السؤال الثاني فخلاصة الجواب عنه: انّ لله تبارك وتعالى لوحين: الأوّل اللوح المحفوظ، فهواللوح الذي لا تغيير لما كتب فيه، ولا تبديل لما قدّر فيه وهو مطابق لعلم الله تعالى.

الثاني: لوح المحو والاثبات فيكتب فيه شيء حسب وجود مقتضيه، ولكنّه لا يلبث أن يمحىٰ لفقدان شرطه أو وجود مانعه،

مثلاً: يكتب في هذاالـلوح مقدار عمر زيد و انّه خمسون سنة، و معناه انّ المقتضي لعمره إلى ذلك الحين موجود. ومع ذلك فليس ذلك (اي المقتضي) علّة تامّة لذلك الحد من العمر، بل جزء علّة، أو علّة ناقصة و مقتض له، فيجوز فيه التبدّل والتغيّر بالزيادة والنقيصة فاذا وصل الرحم يتغيّر التقدير الأوّل، و يتبدّل إلى ستّين كما انّه إذا قطع الرحم يتبدّل الخمسون إلى الأربعين، فصالح الأعمال وطالحها مؤثرة في تغييرالتقدير الأوّل بالزيادة والنقيصة.

وليس هذا (اي الحكم حسب المقتضي) أمراً بدعاً بل له نظائر في الحياة، فالطبيب الحاذق إذا اطلع على مزاج شخص يقدّر عمره ستّين سنة لكن هذاالتقدير يتغيّر بالأعمال الصحيحة وضدّها، فلو قام الشخص بالرياضة البدنيّة ربّما زاد عمره إلى سبعين كما انّه لو شرب المشروبات المضرّة تناقص عمره.

فحكم الطبيب حكم حسب المقتضي، ولكن هذاالحكم في يدالتغيّر والتبدّل.

إذا عرفت هذا فانّ الاخبارات الصادرة من الأنبياء لأجل اتصالهم باللوح الثاني الذي في معرض التغيّر والتبدّل فيخبرون لمصالح حسب ما يقتضي المقتضي مع احتمال تغيّرها حسب توفّر الشروط و عدمها، أوالموانع وعدمها.

وفي هذاالمجال يقول العلاّمة المجلسي في عالم الإثبات: إعلم أنّ للآيات والأخبار تدلّ على انّ الله خلق لوحين، أثبت فيها ما يحدث من الكائنات:

أحدهما اللوح المحفوظ الذي لا تغيّر فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه

تعالى، والآخر لوح المحو والاثبات فيثبت فيه شيئاً ثمّ يمحوه لحكم كثيرة لا تخفى على اولى الألباب.(١)

وقال المحقّق الخراساني في هذاالصدد: «انّ الله تبارك وتعالى إذا تعلّقت مشيئته تعالى باظهار ثبوت ما يمحوه لحكمة داعية إلى إظهاره ألهم أو أوحىٰ إلى نبيّه أو وليّه أن يخبر به مع علمه بانه يمحوه أو مع عدم علمه به لما اشير إليه من عدم الاحاطة بتمام ماجرى في علمه تعالى و انّما يخبر به لأنّه ـ حال الوحي أوالالهام لارتقاء نفسه الزكيّة واتصاله بعالم لوح المحو والاثبات ـ اطلع على ثبوته، ولم يطلع على كونه معلّقا على أمر غير واقع، أو عدم الموانع، قال الله تبارك و تعالى: «يَمْحُوااللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ» (الآية الرعد ـ ٣٩)

نعم من شملته العناية الآلهيّة واتصلت نفسه الزكيّة بعالم اللوح المحفوظ الذي هو من أعظم العوالم الربوبيّة وهو أمّ الكتاب ينكشف عنده الواقعيّات على ماهي عليها، كما ربّما يتفق لخاتم الأنبياء ولبعض الأوصياء وكان عارفاً على الكائنات كما كانت وتكون. نعم مع ذلك ربّما يوحى إليه حكم من الأحكام تارة بما يكون ظاهراً في الاستمرار والدوام مع انّه في الواقع له غاية وحدٌّ يعيّنها بخطاب آخر و أُخرى بما يكون ظاهراً في الجد مع انّه لا يكون واقعاً بجد، بل لمجرد الاختبار والابتلاء كما انّه يؤمر وحياً أو إلهاماً بالاخبار بوقوع عذاب أو غيره ممّا لايقع لأجل حكمة في هذاالاخبار أو ذاك الاظهار، فبداله تعالى بمعنى انّه يُظهر ما أمر نبيّه أو وليّه بعدم إظهاره أوّلاً ويبدى ما خفي

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص١٣٠.

ثانياً، و إنّما نُسِب إليه تعالى البداء مع انّه في الحقيقة الابداء، لكمال مشابهة ابدائه تعالى كذلك بالبداء في غيره و في ما ذكرنا كفاية.(١)

هذا هوالجواب الكلّي و سيوافيك تفصيل الجواب في الأسئلة القادمة كما انّ هذا هو حقيقة «البداء» في مجال الاثبات.

و إن شئت قلت: هو استيضاح الإخبار بالمغيّبات الواردة في لسان الأنبياء والأولياء مع عدم وقوعها.

وأمّا تسميتها «بداءً» فسيوافيك بيان ذلك في ضمن الأسئلة التالية.

أسئلة وأجوبتها

وهاهنا أسئلة تطرح نفسها على القارئ الكريم لابدّ من الإجابة عليها، وها نحن نطرحها واحداً تلوالآخر و نجيب عليها سؤالاً بعدالآخر:

السؤال الأوّل: كيف يصح إطلاق «البداء» على الله سبحانه مع انّه بمعنى الظهور بعدالخفاء؟

الجواب: هذا هو أحدالأسئلة التي صارت سبباً للتحامل على الشيعة الاماميّة لاعتقادهم بالبداء

غير انّ الجواب عنه واضح، فانّ النزاع ليس في التسمية بل في المفاد والمسمّى، وقد عرفت انّ حقيقة البداء في مجال الثبوت ممّا اتفقت عليه الامّة الاسلاميّة جمعاء وانّه لا يوجد بينهم أي خلاف،

---

(١) كفاية الأصول للمحقّق الآخوند الخراساني ج١ ص٣٧٣ - ٣٧٥.

كما عرفت انّ البداء بالمعنى الذي ذكر مما جاء به الكتاب العزيز والسنّة المطهّرة و قد عرفت موارده.

فسواء أصحّت تسمية هذاالمسمّىٰ بالبداء أوْلا، فما يرمي إليه الشيعة الامامية من هذه اللفظة ممّا لاغبار عليه، ولا عتب عليهم في استعمال هذه اللفظة بهذه العلاقة والمناسبة في هذاالمعنىٰ فقد تبعوا في ذلك النبي الأعظم (صلّى الله عليه وآله) في قوله ـ في حديث الأقرع والأبرص والأعمىٰ ـ «بدا لله عزّوجلّ أن يبتليهم»(١) فبأيّ وجه فسّر به كلام النبي (صلّى الله عليه وآله) يُفسّر به كلام أوصيائه.

و أمّا وجه التسمية فثمّت وجوه ذكرها القوم، أوجهها و أوْلاها أنَّ هذه التسمية من باب «المشاكلة»، وهوباب واسع في كلام العرب، فانّ الله سبحانه يعبّر عن فعل نفسه في مجالات كثيرة بما يعبّر به الناس عن فعل أنفسهم لأجل المشاكلة الظاهريّة، ولكونه مقتضى المحاورة مع الناس، والتحدّث معهم وقد ذكرنا نماذج من ذلك في ما سبق، وهناك وجوه أُخَرَ في توجيه ذلك نذكرها واحداً بعد واحد:

١ ـ إنّ البداء من حيث المعنى اللغوي، و إن كان هوالانتقال والتحوّل من عزم إلى عزم بحصول العلم أوالظنّ بشيء بعد ما لم يكن حاصلاً، ولكنّه إذا اضيفت هذه اللفظة إلى الله سبحانه اريد منه ظهور أمر غير مترقّب، أو حدوث شيء لم يكن في حسبان الناس حدوثه و وقوعه.

و إن شئت قلت: يراد منه الظهور بعدالخفاء بالنسبة إلى الناس

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر للامام مجدالدين أبي السعادات المبارك بن محمدالجزري ج١ ص١٠٩.

وان كان الكل في علمه سبحانه موجوداً بأجمعه.

و بعبارة ثالثة: فكلّ ما ظهر بعدالخفاء فهو بداء من الله للناس، وليس بداء لله و للناس، غير أنّه يُتوسَّع هنا كما يتوسَّع في كثير من الألفاظ و يطلق: بدالله في هذه الحادثة.

و يقرّب ذلك قوله تعالى: «وَبَدا لَهُمْ مِنَ اللهِ ما لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ» (الزمر ـ ٤٧) فلاشك أنّ ما ظهر كان «بداءً» من جانب الله للناس على وجه الحقيقة ولكنّه يُتوسَّع و يُستعمل في حقّه سبحانه و يقال: «وبدالله» تمشياً لما في حسبان الناس وأذهانهم.

و خلاصة هذاالوجه ـ بعد هذاالتفصيل ـ انّ نسبة البداء إليه، انّما هو حسب حسبان الناس، و بقياس أمره سبحانه على أمرهم، ولا ضير في ذلك إذا كانت هناك قرينة في المجاز والمقايسة.

* * *

٢ ـ ما ذكره الشيخ المفيد وهو ـ ما حصله ـ: انّ «اللام» هنا بمعنى «مِن»، يقول العرب: قد بدا لفلان عمل صحيح، و بدا له كلام فصيح كما يقولون: بدا من فلان كذا، فيجعلون «اللام» مقام «مِن» و معنى قول الامامية بدالله في كذا: أى ظهر منه، وليس المراد تعقّب الرأى، و وضوح أمرٍ كان قد خفي، و جميع أفعاله تعالى الظاهرة، في خلقه بعد أن لم تكن، معلومة في مالم يزل، «و انّما يوصَف منها بالبداء مالم يكن في الحسبان ظهوره و في غالب الظن وقوعه»(١).

* * *

(١) وفي ما بين الهلالين إشارة إلى الوجه الأوّل، مضافاً إلى ما أفاده من الوجه الثاني.

٣ ـ انّ علمه سبحانه ينقسم إلى علم ذاتي و إلى علم فعلي، فعلمه الذاتى نفس ذاته، ولا يحصل فيه تغيّر و تبدّل، و أمّا علمه الفعلي فهو عبارة عن لوح «المحو والا ثبات» والملائكة ونفوس الأنبياء والأولياء فانّها مظاهر لعلم الله، فاذا قالوا: بدا لله في علمه، فمرادهم وقوع «البداء» في هذه العلوم، و نسبته إليه تعالى مجاز عقلي، لأنّهم حملة تلك العلوم و وسائطها.

و إن شئتَ قلت: إنّ مراتب علمه سبحانه مختلفة و محالُّها متعدّدة، فأوّلُها و أعلاها: العلمُ الذاتيُ المقدّس عن التكثُّر والتغيُّر، وهو محيط بكلّ شيء، وكلُّ شيء حاضرٌ عنده بذاته، و غيرُه علْمه الفعلي، أي إنَّ بعض أفعاله مظاهر علمه كلوح المحو والا ثبات ونفوس الملائكة والأنبياء، فبما أنّ تلك النفوس لا تنتقش فيها الحوادث دفعةً واحدةً لجزئيّتها، و عدم تناهي الحوادث بل تطلّع عليها تدريجاً و شيئاً فشيئاً فربّما تطلّع على شيء و سببِه، ثم تَطّلعُ على سبب آخر يقتضي عدمه (عدم ذلك الشيء) فيبدولهم خلاف ما علموا أوّلاً، و حينئذٍ يقولون: بدا لله، أو بدا في علمه، فالمراد: البداء في علمه الفعلي لا علمه الذاتي.

قال صدرالمتألّهين: انّ للأسماء الحسنىٰ مظاهر و مجاري، و لله تعالى عباداً ملكوتيين، أفعالهم كلّها طاعة له سبحانه، و بأمره يفعلون ما يفعلون، ولا يعصون الله في شيء من أفعالهم و إرادتهم، وكلّ من كان كذلك كان فعله فعلَ الحق، وقوله قولَ الصدق، إذ لا داعية في نفسه تخالف داعي الحق، بل يستهلك إرادته في إرادة الحق، و مشيئته في مشيئة الحق، ومثال طاعتهم لله سبحانه و لأمره، مثال

طاعة الحواس فينا للنفس، حيث لا تستطيع خلافاً لها في ما شاءت النفس، ولا حاجة في طاعتها للنفس إلى أمر ونهي أو ترغيب و زجر، فهكذا طاعة الملائكة الواقعة في ملكوت السماوات لأنّهم المطيعون بذواتهم لأمره، المستمعون بأسماعهم الباطنيّة لوحيه، فقلوب هذه الملائكة كتاب المحو والا ثبات، و يجوز في نقوشها المنقوشة في صدورها أن تزول و تتبدّل، لأنّ وجودها لا تأبىٰ ذلك، والذي يستحيل فيه التغيّر والتبدّل هو ذات الله وصفاته الحقيقيّه.

و على هذا فقلوب الملائكة هي الألواح القدريّة وهي من مراتب علمه الفعلي، فاذا حصل فيه التغيّر والتبدّل صحّ أن يقال: بدالله في علمه أي في علمه الفِعلي(١)

إلى هنا تبيّن أمران:

الأوّل: انّ البحث انّما هو في المحتوىٰ والمسمّىٰ لا في اللفظ والتسمية، فالمناقشة في صحّة التسمية لا يصحّ أن تجعل ذريعة للايقاع في عقيدة «البداء» وما أشبه المقام بقول القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً
و آفتُه من الفهم السقيم

والثاني: انّه يصح توصيفه بالبداء بأحد الوجوه المتقدّمة.

السؤال الثاني

لا شك انّ النبي أوالأمام إذا أخبر بشيء ثمّ حصل البداء في

---

(١) الأسفار، ج٦ ص ٣٩٥ - ٣٩٧ بتصرف منا.

تحقّقه فلابدّ أن يستند في خبره الأوّل الى شيء يكون مصدراً لخبره، ومنشأ لاطلاعه، فعلى ماذا يعوّل النبي أوالإمام في خبره الأوّل.

الجواب:

إذا وقفت على ما ذكرناه في حقيقة البداء في مجال الإثبات، وما ذكرناه في الجواب على السؤال الأوّل من أنّ البداء هو حصول التغيّر في مظاهر علمه سبحانه تسهل الأجابة عن هذاالسؤال فنقول:

إنّ لعلمه سبحانه مظاهر منها مالا يقبل ذلك ومنها ما يقبل.

أمّا الأوّل:فهو المعبّر عنه باللوح المحفوظ تارة و بأُمّ الكتاب أُخرى. قال سبحانه: «**بَلْ هُوَقُرْآنٌ مَجيدٌ فى لَوْحٍ مَحْفُوظ**» (البروج-٢١ - ٢٢) و قال سبحانه: «**وَاِنَّهُ في أُمّ الْكِتابِ لَدَيْنا لَعَلِيٌّ حَكيم**» (الزخرف - ٤) وقال سبحانه «**ما اَصابَ مِنْ مُصيبَةٍ فى اَلاَرْضِ وَلا في اَنْفُسِكُمْ اِلّا في كِتابٍ مِنْ قَبْلِ اَنْ نَبْرَأَها، اِنَّ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسيرٌ**» (الحديد - ٢٢).

فاللوح المحفوظ، و أُمّ الكتاب، والكتاب الذي فيه ما يصيب الناس من قبل أن تبرأ ممّا لا يتطرّق إليه المحو والاثبات قيد شعرة، فلو أمكن لانسان أن يتّصل به، لوقف على الحوادث على ما هي عليه بلاخطأ ولا تخلّف.

و أمّا الثاني: فهو لوح المحو والإثبات الذي أُشير إليه بقوله: «**يَمْحُواالله ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتاب**» (رعد - ٣٩)

ومن هذاالقسم قلوب ملائكته المطيعين، فالأحكام المنقوشة فيها أحكام معلّقة على وجود شرط، أو عدم مانع، فالتغيّر فيها لأجل عدم الشرط أو لوجود المانع.

ولأجل ذلك ربما يُكتب فيها الموت لانسان بالنظر إلى مقتضياته، ولكنّه يُمحىٰ و يكتب مكانه الصحّة لفقدان ما هوالشرط لحصول الموت، أو طروء مانع عن تأثير المقتضي.

و على الجملة فهاهنا تقديران:

تقدير بالقياس إلى المقتضي وهو ما يوجب الموت.

و تقدير بالنسبة إلى جميع أجزاء علّته وهو ما يقتضي الصحّة والسلامة.

فاذا قيس الشيء إلى مقتضيه الذي لا يكفي في العليّة والمبدأيّة، و يتوقّف على وجود شرائط، و عدم موانع، يكون المقدّر ـ في المفروض ـ هوالموت.

و أمّا إذا قيس إلى مجموع أجزاء العلّة التامّة أعني وجود المقتضي مُنضمّاً الى شرائطه، وعدم موانعه، يكون المقدّر ـ في المفروض ـ هوالصحة والسلامة.

فلنفرض: إذا تناول انسانٌ السّم المهلك فلاشك انّ ذلك يقتضي هلاكه (لأنّ السمّ مقتضي الهلاك) ولكنّه مشروط بعدم تناول الترياق (المضادّ للسم) أو إجزاء عمليّات طبيّة، أو جراحيّة.

فبالنسبة إلى نفس المقتضي فالمقدّر هوالموت، وإذا فرض انّه تناول الترياق أو اجريت له عمليّات طبيّة يكون المقدّر هوالصحة والسلامة.

إذا عرفت ذلك فنقول: انّ المصدر لاخبار النبي الأوّل الذي حصل فيه البداء هو وقوفه على وجودالمقتضيات لا العلّة التامّة، ولأجل ذلك صحّ له أن يخبر عن التقدير الأوّل لأجل وجود المقتضي،

كما يصحّ لنا ان نخبر عن هلاك شارب السم لأجل وجود المقتضي ونقول بأنّه سيهلك، ولا ينافي ذلك وجدان صحته مجدّداً لأجل تناول الترياق وإجراء العمليّات الطبيّة له.

و إن شئت قلتَ: انّ النبي والوصي ربّما يقفان على مقتضيات الحادثة لا على علتها التامّة، وإلّا لأخبرا بالتقدير الثاني، ولا بُعدَ في أن يخفى عليهما شرائط التقدير الأوّل، و موانعه لأجل مصالح يعلمه الله سبحانه.

و إلى ما ذكرناه من التقديرين يشير أبوجعفر الباقر (عليه السلام) حينما سأله حمران عن قول الله عزوجل: «قضى أجلاً، وأجل مسمّىٰ عنده» قال: هما أجلان أجل محتوم، و أجل موقوف.»(١)

وفي هذاالصدد كتب صدر المتألّهين يقول: «إذا حصل للقوى العُلويّة (والمراد بها النفوس العُلويّة) العلمُ بموت زيد بمرضٍ كذا في ليلة كذا لأسباب تقتضي ذلك، ولم يحصل لها العلمُ بتصدّقه الذي سيأتي به قبيل ذلك الوقت، لعدم اطلاعها على أسباب التصدّق بعد، فيكون موته بتلك الأسباب مشروطاً بأن لا يتصدّق، فتحكمُ أوّلاً بالموت و ثانياً بالبُرء.

فاذا اتصلت بتلك القوى نفسُ النبي أوالامام فرأى فيها بعض تلك الأُمور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه، أو شاهده بنور بصيرته، أو سمعه بأُذن قلبه»(٢)

---

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص١٦ الحديث ٦٤.

(٢) راجع شرح أُصول الكافي لصدر المتألّهين ص٣٨١ والوافي للفيض الكاشاني ج١ ص١١٣ ونقله عنها السيد عبدالله شبّر في مصابيح الأنوار ص٣٥ - ٣٦.

السؤال الثالث

كيف يخبر النبي أوالوصي بشيء بصورة البتّ والقطع مع انّه يحتمل أن يكون ممّا يحصل فيه البداء؟

والجواب هو: انّ الملاحم والمغيَّبات التي وردت في كلامهم على قسمين:

قسم لم يحصل فيه «البداء» فالإخبار فيه على وجه البتّ والقطع ممّا لا بأس ولا ضير فيه، إنّما الكلام هو في الاخبار التي حصل فيها «البداء» (وهوالقسم الثاني) فنقول: انّ الاخبار في هذاالقسم كانت على وجهين:

إمّا كانت على وجه التعليق في اللفظ، كما في قصّة يونس، حيث روي انّه قال لقومه: انّ العذاب مصبحهم بعد ثلاث إن لم يتوبوا.(١)

أو في اللب كما إذا دلّت القرائن على كونه معلّقاً بالمشيئة وغيره. و إمّا كانت على وجه القطع والبتّ.

أمّا القسم الأوّل فلا يضرّ فيه التخلّف لأنّ المفروض إنّ الإخبار على وجه التعليق، إنّماالكلام هو في ما إذا كان الاخبار على وجه القطع فنقول:

انّ ما كان من الاخبارات على وجه القطع فهو بالنظر إلى المقتضي فلو شرب الانسان سمّاً صحّ لمن شاهد عمله أن يقول: انّه

---

(١) مجمع البيان، ج٣ ص١٣٥

سيهلك، أي بلحاظ المقتضي و بالنسبة إليه، وكذا يصحّ لمن يشاهد من يقود سيّارته في منطقة وعرة بتهوّر أن يقول: بأنّه سيُقتل ولا ينا في هذاالخبر القطعي إذا نجاالشخص الأوّل بتناول الترياق أونجا الثاني بتغيير أسلوبه في قيادة سيّارته.

و تلك سيرتنا في حياتنا اليوميّة والاجتماعيّة فانّنا ربما نحكم على أشخاص بأحكام قطعيّة غير انّ الاخبار إنّما هو حسب المقتضى.

والحاصل انّ الاخبار عن المغيّبات مع عدم تحقّقه يدور حول أمرين:

إمّا انّ الإخبار معلّق، و يدلّ على التعليق لفظ المتكلّم أوالقرائن الحافّة بالكلام.

أو انّه خبر قطعي ولكنّه حسب العلم بالمقتضي، ولا ينافيه عدم التحقّق لأجل فقدان الشرط ووجود المانع كما هوالرائج في حياتنا، فالانسان يخبر بخبر غير قطعي بعدالوقوف على المقتضي ولا ينافي عدم تحقّقه لأجل فقدالشرط أو لوجود المانع.

و إن شئت قلتَ: جعله من قبيل المطلق لباً أيضاً.

السؤال الرابع

اليس في اخبار النبي بشيء مع عدم تحقّقه في المستقبل رائحة الكذب و وصمة التقوّل بالخلاف، و بالتالى حصول الضعف في عقيدة المؤمنين بالنسبة إلى أئمتهم و زعمائهم.

* * *

الجواب:

انّ الاخبار التي وقع فيها «البداء» انّما توجب معرضيّة الأنبياء لوصمة الكذب والتقوّل بالخلاف إذا لم يتوفّق النبي للبرهنة على صدق مقاله و إراءة المقتضي للحادثة التي أخبر عنها، و لذلك نرى انّ عيسى (عليه السلام) لمّا أخبر أصحابه بهلاك المرأة (العروس) ولم يقع الهلاك برهن على صدق مقاله عند ما قال لها: تنحّي عن مجلسك فاذا تحت ثيابها أفعىٰ مثل جذعة عاض على ذنبه فقال (عليه السلام): «بما صنعتِ صرف عنك هذا». وقد مرّت القصّة بكاملها فراجع.

ولا يختصّ هذا بقصّة المسيح (عليه السلام) بل يعمّ قصّة النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) في اخباره بهلاك اليهودي حيث أمره النبي (صلّى الله عليه وآله) بوضع الحطب فاذا أسود في جوف الحطب عاض على عود..

و نظيره قصّة ابراهيم (عليه السلام) فانّ الأمر بالفداء عن ولده بذبح عظيم دلالة على صدق ما أخبر به الخليل من الرؤيا.

كما انّ الحال كذلك في قصّة يونس حيث أخبر عن العذاب، وقد رأى القومُ طلائعه فقال لهم العالِم: «إفزعوا إلى الله فلعلّه يرحمكم، و يردّ العذاب عنكم، فاخرجوا إلى المفازة، و فَرِّقُوا بين النساء والأولاد وبين سائر الحيوان و اولادها ثمّ ابكُوا و ادعوا، ففعلوا فصرف عنهم العذاب.(١)

---

(١) مجمع البيان ج٣ ص١٥٣.

و على الجملة فبما انّ الإخبار عن الشيء كان بعد ثبوت النبوّة و شهود أعلام الرسالة لم يعدّ مثل هذا الاخبار تقوّلاً بلادليل أوامراً يمسّ مسألة النبوّة خاصّة إذا أثبتت الدلائل صدق مقاله كمامرّ.

و بذلك يظهر مفاد ما ورد من الروايات من انّ ما علّمه سبحانه ملائكته و رسله فانّه سيكون، لا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله روى الفضيل بن يسار قال: سمعت أباجعفر (عليه السلام) يقول: «العلم علمان فعلم عندالله مخزون لم يُطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علمه ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته و رسله فانّه سيكون، لا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله»(١).

و روى العيّاشي عن الفضيل قال سمعت اباجعفر (عليه السلام) يقول: «من الأُمور امور محتومة جائية لامحالة، ومن الأُمور امور موقوفة عندالله يقدّم منها ما يشاء، و يمحو منها ما يشاء، ويثبت منها ما يشاء، لم يطلع على ذلك أحداً (يعنى الموقوفة) فأمّا ماجاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذّب نفسه ولا نبيّه ولاملائكته(٢).

فانّ ظاهر هذه الأحاديث عدم وقوع البداء في ما علّمه سبحانه لأنبيائه، ووقوع البداء في مالم يعلّمه لأحد من الناس، وهذاالظاهر لايجتمع مع ما نقلناه من الأخبار التي صدرت عن الرسل وعلموابهامع وقوع البداء في علمهم واخبارهم.

---

(١) الكافي ج١ باب البداء ص ١٤٧ الحديث السادس ونظيره ما رواه الصدوق في عيونه عن الرضا لاحظ البحارج٤ ص٩٦.

(٢) بحارالأنوار، ج٤ ص١١٩ الحديث ٥٨.

و وجه الجمع أحد أمرين:

الأوّل: انّ هذه الروايات بقرينة قوله «لا يكذّب نفسه ولا ملائكته و رسله» مختصّه بما إذا صار البداء وسيلة لتكذيب الرسول و أمّا إذا لم يكن كذلك كما إذا قدر النبي على البرهنة على صدق مقاله لأجل وجود المقتضي فيتحقّق فيه البداء، ولا تشمله تلك الروايات.

الثاني: انّ هذه الروايات منصرفة إلى ما سنذكره في الجواب على السؤال الخامس من امتناع وقوع البداء في الامور الثلاثة ونظائرها.

و لعلّ قوله: «فأمّا ما جاءت به الرسل فهى كائنة» ناظر إلى الأقسام الآتية.

السؤال الخامس:

انّ المستفاد من الروايات هو انّ الامور على قسمين: امور محتومة لايحصل فيها «البداء» وامور موقوفة يتحقّق فيها «البداء» فقد روى العيّاشي عن الفضيل قال: سمعت اباجعفر (عليه السلام) يقول: من الأُمور امورمحتومة جائية لامحالة، ومن الأُمور امور موقوفة عندالله يقدّم منها مايشاء و يمحو منها ما يشاء و يثبت منها ما يشاء لم يطلع على ذلك أحداً (يعني الموقوفة)، فأمّا ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذّب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكته.(١)

و عندئذ يُطرح هذاالسؤال: ما هوالميزان في الامور المحتومة،

---

(١) بحار الأنوار، ج٤ ص١١٩ الحديث ٥٨.

والموقوفة.

والجواب:

هو انّه لايمكن جعل الميزان للأُمور المحتومة والموقوفة و تحديدها فانّ التعيين يتوقّف على العلم بكلّ ماكتب في الالواح المحفوظة وغيرها، غير انّه يمكن أن يُقال: انّ البداء لا يقع في الامور التالية و نظائرها:

١ ـ ما يتعلّق بنِظام النبوّة والولاية، وما يعدّ من فروعها كالخاتميّة، فانّ وقوع البداء فيه يوجب الاختلال في نظام الشرائع.

فاذا أخبرالمسيح ـ مثلاً ـ بمجيء نبي بعده، أو أخبر النبي بكونه خاتماً، أو أخبر رسول الاسلام بانّ الولاية ـ من بعده ـ لوصيّه أو أوصيائه المعيّنين، أو انّه يخرج من أولاده من يملأ الارض عدلاً وقسطا، لا يتحقّق فيه البداء لانّ احتمال «البداء» ناقض للحكمة، وموجب لضلال العباد، إذ لو كان باب هذاالاحتمال مفتوحاً لما وجب لأحد من البشر ان يقتفي أثرالنبي، ولا أن يوالى الوصي المنصوص عليه، ولا أن يتلقّى الناس النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) نبيّاً خاتماً، ولا ظهور المهدي أمراً مقضيّاً، بحجّة أنّ كل ذلك ممّا يمكن أن يطرأ عليه البداء فانّ فتح هذاالباب في المعارف والعقائد والأصول والسنن الالهّية مخالف للحكمة وموجب لضلالة الناس.

٢ ـ ما إذا كان الاخبار بشيء على سبيل الاعجاز كما ألمحنا إليه في قصّة عيسى المسيح (عليه السلام) حيث قال: «وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا

تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»
(آل عمران ـ ٤٩).

٣ ـ إذا كان الاخبار على وجه يُعدّ التخلّف وهناً للمخبرِ وموجباً لاتّهامه بالتقوّل، و طروء الخدشة في نزاهته وطهارته في القول والفعل كما في اخبار النبي (صلّى الله عليه وآله) بشهادة عليٍ أميرالمؤمنين بيد أشقى الأوّلين والآخرين وشهادة سبطيه الحسن والحسين في أرض كربلاء والملاحم والمغيّبات الراجعة إلى آخرالزمان.

فان التخلّف في ذلك يجب تكذيب الرسل في أقوالهم وأفعالهم، وقد تواترت الروايات عن الأئمة المعصومين أنّه سبحانه لا يكذّب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكته.

و على ذلك ينحصر مورد البداء في مجال الا ثبات على موارد خاصّة لايمكن تحديدها بحدود وضوابط عامّة.

السؤال السادس

ماذا يترتّب على هذه الاخبارات من الفوائد والآثار مع أنّها غير متحقّقات في الخارج؟

والجواب على ذلك: انّ الغرض من هذه الاخبارات انّما هو إثبات ما قرّر من البداء في مجال الثبوت فانّ النبي إذا أخبر بشيء ثمّ لم يتحقّق ذلك الأمر، وعمدالنبي أوالوصي إلى ذكر و بيان المانع من وقوعه وثبت بانّ عدم الوقوع مستند إلى ذلك العمل الحسن كالصدقة وما شابهها، و انّك لاجل هذاالعمل نجوتَ و صرف عنك العذاب ولم يتحقّق ما وعد في شأنك ممّا أُخبر به، كان ذلك تجسيداً و تجسّماً للبداء في مقام الثبوت.

وليس شيء أوقع في النفس وأشدّ تأثيراً من أن يري النبي ما أُخبر به، فانّ ذلك يورث الرجاء في قلوب المؤمنين إلى كلّ عمل وكلّ خير يرجىٰ منه تغيير المصير.

وعلى الجملة ففى وقوع «البداء» في مجال الاثبات مع البرهنة على صدق الخبر بمعنى وجود المقتضي تأكيد و برهنة على صحة البداء في مجال الثبوت ونوع إرجاع للناس إلى ذلك الاصل حتى يقفوا على صحته بعين القلب، ومشاهدة العيون.

السؤال السابع

كيف يحصل للناس الاطمئنان إلى خبر مع انّهم يحتملون أن يكون ممّا يقع فيه البداء.

والجواب:

انّ البداء يتحقّق و يقع في غيرالموارد التي استثنيناها سابقا، و امّا حصول الاطمئنان للناس فانّما هو كمثل ما يحصل العلم بالشيء عندالعلم بوجود المقتضي.

فمثلاً لو رأينا ناراً شبّت في بيت من البيوت علمنا بانّ البيت سيحترق و يتهدّم بالحريق غير انّ هذاالعلم حصل لنا من العلم بالمقتضي وهو علم لا ينافي احتمال أن يعالج الحريق بالوسائل الاطفائيّة، فكلّ ما أخبر به الأنبياء والأولياء يحصل العلم منه بالمقتضيات حسب العلم بالمقتضي وهذاالعلم المعلّق لاينافي تخلّفه عند فقدان الشرط أو حصول المانع، فكأنّ كلّ الاخبارات والملاحم في الموارد التي يجوز فيها البداء معلّقة بهذا التعليق غيرالمنافي للعلم

المعلّق.

السؤال الثامن

ما الفرق بين ما تقدّم من الموارد التي وقع فيها البداء نظير قصّة إبراهيم و يونس وموسىٰ والمسيح والنبي الأكرم و ما ورد عن الامام الصادق عليه السلام في حق ولده إسماعيل حيث قال: ما بدا لله بداءً كما بداله في إسماعيل ابني»(١)

اقول في الجواب:

انّ الفرق واضح بينهما، فانّ القسم الأوّل من الاخبار قد أخبر النبي فيها بالحادثة ثمّ وقع فيها البداء، وفي هذه الرواية ـ على فرض صحّتها ـ انّما حدّث الامام بكلا الأمرين، ولأجل ذلك فصّلنا هذه الرواية وما شابهها ممّا يأتي في قضيّة الامام الحسن العسكري عمّا سبق.

و أمّا مفاد هذا الحديث فقد فسّره الصدوق بقوله: ما ظهر لله أمر، كما ظهر له في إسماعيل ابني إذا اخترمه (أي أهلكه) قبلي، ليُعْلِمَ بذلك انّه ليس بامام بعدي»(٢)

والبداء في هذا المورد ليس بمعنى انّ الامام الصادق (عليه السلام) كان قد أُخبر بامامة إسماعيل حتى يكون موته بداءً بالنسبة إلى ما قال، بل كان إسماعيل أكبر من أخيه موسى الكاظم كانت الظروف والاحوال بأن يكون هوالامام بعد أبيه مع وجود هذه

(١و٢) توحيد الصدوق باب البداء، الحديث ١٠ ص ٣٣٦.

الأرضيّة المستدعية لامامته يكون اخترامه بداءً منه سبحانه إلى الناس، أي ظهور ما كان خفي عليهم.

وهذه الرواية رواها الصدوق مرسلةً في توحيده(١).

ثمّ انّ هناك روايات موضوعة حول إسماعيل إفتعلتها يدالجَعل، و رويت باسناد ضعيفة. فقد روى زيدالنرسي عن عبيدبن زرارة عن أبي عبدالله (الصادق) عليه السلام: انه قال: «إنّي ناجيت الله و نازلته في إسماعيل إبني أن يكون من بعدي فابىٰ ربّي الّا أن يكون موسى ابني»(٢).

وقد روي ايضاً عن أبي عبدالله (عليه السلام) انّه قال: «ما زلت أبتهل إلى الله في اسماعيل إبني ان يحييه لي، و يكون القيّم من بعدي، فأبى ربّي ذلك وانّ هذا شيء ليس إلى الرجل منّا يضعه حيث يشاء، و انّما ذلك عهد من الله عزّوجل يعهده إلى من يشاء، فشاء الله أن يكون إبني موسى و أبىٰ أن يكون إسماعيل(٣).

وحكى المحقّق الطوسي في «نقدالمحصّل» رواية عن الامام الصادق عليه السلام انّه قال: «جعل إسماعيل القائم مقامه بعده فظهر من إسماعيل مالم يرتضه فجعل القائم مقامه موسى، فسئِل عن ذلك، فقال: «بدا لله في إسماعيل» وأضاف المحقّق، وهذه رواية، و عندهم انّ خبرالواحد لايوجب علماً ولا عملاً(٤)

وهذه الروايات الثلاث الأخيرة لا تصح لوجهين:

---

(١) المصدر السابق.

(٢و٣) أصل زيد النرسي ص ٤٩ و رواه البحار ج٤٧ ص ٢٦٩.

(٤) المحصّل، ص ٤٢١.

أوّلاً: انّه قد تواتر عن النبي والوصي أسماء الذين يتولّون الأمر من بعدهم بخصوصيّاتها، ومع ذلك كيف يمكن أن يخبر الصادق (عليه السلام) بامامة ولده إسماعيل، ثمّ يخبر بانّه بدا لله في ولده إسماعيل بداء.

أضف إلى ذلك انّ الامامة عند أئمّة الشيعة من أوّلهم إلى آخرهم تبعاً لنبيّهم الأكرم محمد صلّى الله عليه وآله ليست أمراً إنتخابيا، بل مقام إلهي يتوقّف على التنصيص كما تعرف ذلك من القصّة التالية:

لما عرض الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله) نفسه على بني عامر الذين جاؤوا إلى مكّة في موسم الحج، ودعاهم إلى الاسلام قال له: كبيرهم: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك ثمّ أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمرُ من بعدك ؟

فقال النبي (صلّى الله عليه وآله): «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»(١)

وثانياً: أنّ زيدالنرسي لا يعتد بنفسه ولا بأصله.

أمّا هو فلأنّه مجهول جدّاً ولم يدلّ على وثاقته غير رواية ابن عمير عنه، وقد اشتهر انّه لايروي إلّا عن ثقة، ورواية الحسن بن محبوب عنه وهو من أصحاب الاجماع، غير انّ الدليلين قاصران، لرواية إبن أبي عمير عن الثقة وغير الثقة، والقاعدة المعروفة غير صحيحة.

وأمّا رواية الحسن بن محبوب فلا تدلّ على شيء وكونه من

---

(١) السيرة النبويّة لابن هشام ج٢ ص٤٢٤ - ٤٢٥ وجاء نظيرها في طبقات ابن سعد ج١ ص٢٦٢.

أصحاب الاجماع لا يدلّ إلّا على وثاقة نفسه لا وثاقة المروي.

وأمّا أصله فقد قال الشيخ في فهرسته: لم يرو أصل زيد النرسي محمدبن الحسن بن أحمدبن الوليد (خرّيت هذاالفن)وكان يقول: وضعه محمدبن موسىٰ الهمداني.(١)

و يبقىٰ ممّا تحقّق فيه البداء في مجال الإثبات من الأحاديث رواية واحدة هي ممّا نذكره تحت العنوان التالي:

السؤال التاسع:

ما معنى ما رواه محمدبن سنان عن أبي يحيىٰ التمتام السلمي عن عثمان النوا قال: سمعت أباعبدالله (عليه السلام) يقول: «كان هذاالأمر فيّ فأخّره الله، و يفعل في ذريّتي ما يشاء.

وهذه الرواية رواها ضعيف كمحمدبن سنان عن مجهول هو ابن يحيىٰ التمتام عن مجهول آخر هو عثمان النوا فلا تكون حجّة.

و بذلك يظهر معنى قوله: «السلام عليك يا من بدأ لله في شأنه» كما في زيارة الامام موسى بن جعفر (عليهما السلام).

فالمعنى: يا من ظهر في شأنه أمر يخالف ما في حسبان الناس حيث انّ الناس كانوا يزعمون انّ القائم مقام الصادق عليه السلام هو إسماعيل فلمّا توفّي إسماعيل ظهر خلاف ما كان يتصوّره الناس و يحسبونه وعلموا ان الوسيلة هو أبو إبراهيم موسى بن جعفرالكاظم (عليهما السلام)

---

(١) الفهرس ص٩٧ باب زيد.

فظهر لله (أي ظهر من الله للناس أو من باب المشاكلة أو غير ذلك ممّامرّ) أمر على خلاف ما كان يحسبه الناس ومثل ذلك ما روي في حق أبي محمدالحسن بن على العسكري فقد روى علي بن جعفر قال كنت حاضراً أباالحسن (أى الامام الهادي) عليه السلام لمّا توفّي ابنه محمّد فقال للحسن: «يا بُنيّ أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً»(١)

و يعني الامام الهادي من هذه الكلمة أنّ وفاة محمّد قد مهّدت الطريق لامامته إذ لوكان أخوه حيّاً ربّما حصل الاختلاف في تعيين الامام بعدالامام الهادي ولكن استتب له الأمر بعد موت أخيه بلاشغب ولا مجادلة ولأجل ذلك يأمره بالشكر.

و يدلّ على انّ النّاس كانوا يتصوّرون انّ الامامة بعدالهادي هي في ولده محمد ما رواه على بن عمروالعطّار قال: دخلت على أبى الحسن العسكرى وابنه أبوجعفر في الاحياء و أنا أظنُّ أنّهُ هو(أي انّه هوالخلف من بعده)فقلت: جعلت فداك من أخصّ من ولدك ؟ فقال: لا تخصّوا أحداً (أي من ولدي) حتى يخرج إليكم أمري»(٢).

* * *

(١) الكافي ج١ ص٣٢٦ كتاب الحجّة الحديث ٤ و٥ وفي الحديث: فبكى الحسن (العسكري) واسترجع وقال: الحمدلله ربّ العالمين وإيّاه أشكر تمام نعمه علينا وإنّا لله و إنّا إليه راجعون.

(٢) نفس المصدر ومراده من أبي جعفر هوالسيد محمد المتوفى في حياة أبيه الهادي، و يقصد من لفظة في الاحياء أي حال كونه حيّاً والشاهد في الرواية هوجملة «وأنا اظنّ انّه الخلف من بعده» الحاكية عن تصوّر الناس انّه الامام بعد الهادي عليه السلام ونقله الشيخ الأكبر محمدبن الحسن الصفّار صاحب بصائر الدرجات المتوفّى عام ٢٩٠ ص ٤٧٣، و معلّم ←

السؤال العاشر

روى العيّاشي عن عمروبن الحمق انّ الإمام أميرالمؤمنين وعد بالرخاء بعد البلاء في سنة السبعين ولكنّ الرخاء لم يتحقّق، فعندئذ يطرح هذاالسؤال وهو: كيف أخبرالامام عليه بالرخاء بعد سنة السبعين مع عدم تحقّقه في ذلك الوقت بل ومضيه.

والجواب:

هو انّ هذاالاخبار كان مشروطاً بشروط لم تتحقّق ومن أهمّها تحفّظ الامّة على ودائع الامامة و نصر حججه والحفاظ عليهم والتكتّم على أسرارالله، فلمّا لم تقم الشيعة بهذاالشرط وقع فيه البداء ولم يتحقّق الرخاء بعدالسبعين.

و إلى ذلك ينظر قول أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في جوابه عن سؤال أبي حمزة الثمالي حيث قال: قلت لأبي جعفر: انّ علياً (عليه السلام) كان يقول: إلى السبعين بلاء، و بعدالسبعين رخاء، فقد مضت «السبعين» ولم يرو رخاءً. فقال الباقر (عليه السلام): يا ثابت إنّ الله كان قد وقّت هذاالأمر (أي الرخاء بعد الشدّة) في السبعين، فلمّا قُتِل الحسين إشتدّ غضب الله عزّوجلّ على أهل الأرض فأخّره إلى أربعين و مأة سنة فحدّثناكم فأذعتم الحديث، و كشفتم قناع السرّ فأخّره الله ولم يجعل لذلك عندنا وقتاً، (ثمّ قال):

الامّة الشيخ المفيد في إرشاده ص٣١٥ - ٣١٦ والشيخ الطوسي في غيبته ص١٣٠ إلى غير ذلك من المصادر القديمة والحديثة.

«يَمْحُواللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَاب» (الرعد - ٣٩) (١).

خاتمة المطاف

ونقول في خاتمة هذاالبحث انّ الحوادث التي وقع فيها البداء على قسمين:

الأوّل: الحوادث التي أخبر بها النبي أوالوصي قبل تحقّقها حتى وقع فيها البداء سواء في الشرائع والأقوام السابقة أو في الشريعة الاسلاميّة.

الثاني: ما أخبر به النبي أوالوصي بعد وقوع البداء فيه ولم يكن هناك أي خبر منهما به قبل وقوع البداء.

أمّا القسم الأوّل فهو عبارة عن الموارد التالية:

١ - إخبار النبي إبراهيم (عليه السلام) بذبح ولده وعدم تحقّق الذبح.

٢ - إخبار موسى الكليم (عليه السلام) قومه بغيبته عن قومه ثلاثين سنة، و تمديد ذلك إلى أربعين.

٣ - إخبار يونس (عليه السلام) بهلاك قومه العصاة وعدم تحقّق الهلاك.

٤ - إخبار داود بموت الشابّ الجالس عنده بعد سبعة أيّام و تمديد عمره.

٥ - إخبار آدم بعمر داود و ثبوت الزيادة فيه.

---

(١) بحارالأنوار، ج٤ ص١١٩ الحديث ٦٠ و ٦١.

٦ ـ إخبار نبي من الأنبياء بموت ملك إلى يوم معيّن و تمديده إلى أربعة عشر سنة.

٧ ـ إخبار المسيح (عليه السلام) بهلاك العروس و عدم تحقّق الهلاك.

٨ ـ إخبار النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) بموت اليهودي وعدم تحقّق هلاكه.

٩ ـ ما أخبر به أمير المؤمنين (عليه السلام) من حصول الرخاء بعد سنة السبعين ولم يتحقّق ذلك.

هذه هي الموارد التي أخبر بها النبي أوالولي ثمّ وقع فيها البداء، وقد جاء بعض هذه الموارد في الكتاب العزيز و بعضها الآخر في السنّة المطهّرة، وقد عرفت الجواب الكلّي فيها، والأجوبة التفصيليّه على كلّ واحدة منها.

و أمّا القسم الثاني: فهو ما أخبر به النبي أوالوصي بعد وقوع البداء فيه، و ذلك مثل ما عرفت من ماورد عن الصادق (عليه السلام) في حق ابنه الكاظم، وما ورد عن الإمام الهادي (عليه السلام) في شأن ولده الحسن العسكري.

هذا هو جلّ ما وقع فيه البداء في مجال الاثبات أفبعد هذا يصحّ لمتشدّق ان يتكلّم بمالا يعلم أن يقول: بأنّ أئمة الرافضة وضعوا القول بالبداء لشيعتهم؟ فاذا قالوا: انّه سيكون لهم أمر و شوكة ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروا قالوا: «بدالله تعالى» كما في المحصّل(١)

---

(١) المحصّل: للامام الرازي نقلاً عن سليمان بن جرير ص٤٢١.

و أين ما ادّعوا من وجود اخبارات كثيرة أخبر بها أئمة الشيعة ثمّ حصل فيها البداء، في حين انّ أكثر هذه الاخبار وردت في القرآن الكريم وهو ممّا يجب على كافّة المسلمين المعتقدين به أن يفسّروه و يعالجوه، و بعضها الآخر يرجع إلى الأنبياء والرسل السابقين، وقد ورد في قصص الأنبياء، و شأنها شأن سائر قصصهم، فلا يبقىٰ إلّا مورد واحد هو: اخبار عليّ (عليه السلام) بالرخاء بعد سنة السبعين ولم يتحقّق بعد مضيّه لحصول «البداء» فيه لأجل عدم تحقّق شروطه كما أشرنا إليه.

فأين هذا من ادّعاء الرازي و سليمان من وجود اخبار الأئمة بحوادث كثيرة وقع فيها البداء و بذلك برّروا عدم تحقّق اخباراتهم الكثيرة لشيعتهم أفهل يصلح مورد واحد للاستناد إليه في رمي أئمة الاماميّة بهذه التهمة وأنّهم اختلقوا عقيدة البداء لتبرير عدم تحقّق ما يخبرون به. والحال أنّ من ينظر إلى روايات البداء يرى أكثرها راجع إلى مسألة البداء في مجال الثبوت، و ناظر إلى تبيين مفهوم البداء الذي إمكان تغيير المقدّر و تحويل المصير بتغيير العمل والسلوك ، والتحوّل من العمل الطالح إلى العمل الصالح كما يلاحظ ذلك من الحديث رقم ٢، و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ إلى غير ذلك و انّ هذه العقيدة كانت ردّاً على ما كان يعتقده اليهود والقدريّة من فراغ الله من الأمر وعدم قدرته أو قدرة الانسان على تغيير التقدير و تبديل المقدّر مثل ما نراه في رواية ٦ و ١٧ و غيرهما التي صرّحت بأنّ العقيدة جاءت في مقام الردّ على عقيدة اليهود القائلين بفراغه سبحانه عن الأمر و اعتزاله عن كلّ شأن.

و فذلكة الكلام هو أنّ «البداء» الذي أصرّت على صحّته أئمة الشيعة الاماميّة وعلماؤها، وجاءت أحاديثه و رواياته في المجاميع الحديثيّة إنّما هوالبداء في مجال الثبوت، أعني إمكان تغيير المصير بصالح الأعمال وطالحها.

و أمّا الاخبار بأمر ثمّ عدم تحقّقه لأجل حصول البداء فيه، فقد صدرت عن النبي في مورد واحد وهوالاخبار بهلاك اليهودي و عن أئمة الشيعة في مورد واحد وهوالاخبار عن الرخاء بعد سنة السبعين، ولم يكن ذلك إلّا لتأكيد العقيدة بالبداء في مجال الثبوت، و تجسيده و تجسيمه ليروا كيف يتغيّر المقدّر بالأعمال والأفعال، وليس ذلك كثيرالنظير، بل هو عديم النظير أو قليله.

و في الختام نقول: انّ الظاهر من الروايات انّ الله سبحانه استأثر لنفسه تمييز الموارد التي يقع فيها البداء عمّا لا يقع فيه، وقد عرفت ما رواه العيّاشي عن الفضيل حيث قال: «ومن الامور امور موقوفة عندالله يقدّم منها ما يشاء و يؤخرّ منها ما يشاء و يمحوا منها ما يشاء و يثبت منها ما يشاء لم يُطلع على ذلك أحداً يعني الموقوفة».

و روى في الكافى عن الفضيل بن يسار قوله: «وعلم عنده مخزون يقدّم منه ما يشاء و يؤخّر منه ما يشاء و يثبت ما يشاء».

و روى أبوبصير عن أبي عبدالله: «انّ لله علمين: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلّا هو من ذلك يكون البداء، وعلم علّمه ملائكته و رسله و أنبياءَه فنحن نعلمه»(١)

---

(١) بحارالأنوار،ج٤باب البداء ص١٠٩ ـ ١١٠ الحديث ٢٧ وقريب منه ما رويناه عن الكافى.

و روى جهم بن أبي جهمة مرسلاً عمّن حدّثه عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «انّ الله عزّوجل أخبر محمداً (صلّى الله عليه وآله) بما كان منذ كانت الدنيا، و بما يكون إلى انقضاء الدنيا، و أخبره بالمحتوم من ذلك و استثنى عليه في ما سواه(١).

و يؤيّد ذلك ما استفاض عن أميرالمؤمنين (عليه السلام) انّه قال: لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان و بما يكون و بما هو كائن إلى يوم القيامة وهي هذه الآية «يمحواالله ما يشاء و يثبت وعنده أُمُّ الكتاب»(٢).

و ظاهر هذه الرواية هو أنّه سبحانه استأثر بعلم هذه الموارد.

نعم قد فسّر بعض الأجلّة دام ظلّه هذاالخبر الأخير بشكل آخر وهو أنّه لمّا كان نظام العالم مبنيّا على التقديم والتأخير،مبنيّاً على تغييرالمقدّرات بصالح الأعمال و طالحها، امتنع الوصى عن الاخبار بكل ما يقع ومالا يقع في العالم في نهاية الأمر، لأنّ الاخبار بالنتائج يخالف النظام الذي بني عليه هذاالعالم، لانّ الاطّلاع على النتائج يصدّالناس عن القيام بالبرّ والصدقة، والتوبة والانابة.

وفّقنا الله تعالى للتغيير بحسن الأعمال وجعل عاقبة امورنا خيراً.

آخر شوال المكرّم ١٤٠٥

جعفرالهادي

---

(١) لاحظ هذاالخبر وماتقدّمه من الخبرين في الكافي ج١ باب البداء ص١٤٨ الحديث٦، ٨، ١١، ١٤.

(٢) البحار، ج٤ باب البداء، ص ٩٧ الحديث ٤.

فهرس المطالب

الفصل الاول: البداء عندالشيعة ٣
البداء عندالشيعة الامامية ٥
النزاع فى البداء لفظى لامعنوى ١٠
فى تفسير لفظ البداء ١١
فى نقل انظار علماء الشيعة ١٣
الكتاب والسنة مليئان بالمجاز ١٨
فى امكان النسخ وابطال مزعمة اليهود ١٨
فى ان القدر ليس حاكما على مشيئته وافعاله ٢٥
الآيات القرآنية وتأثير العمل الانسانى ٣٤
مرويات اهل السنة وتأثير العمل الانسانى فى المصير ٣٧
تأثير الاعمال الطالحة فى تغيير المصير ٤٠
البداء من المعارف العليا ٤١
اشكالات حول تأثير الدعاء ٤٢
الآثار البنّاءة للاعتقاد بالبداء ٤٥
حقيقة البداء فى ضوء الكتاب والسنة ٤٨
نصوص علماء الامامية فى مجال البداء ٤٩
فذلكة البحث ٥٨
مع أبى زهرة فى موقفه من البداء ٦١
التعبير فى التقدير لا يلازم التغيير فى العلم ٦٢
وزان التقديرين وزان الأجلين ٦٤
تغيير التقدير لا يستلزم تغيير الارادة ٦٨
البداء من مقولة النسخ فى التشريع ٧٠
البداء فى مجال الاثبات ٧٥
تبيين الحال فى هذه الاخبارات الغيبيّة ٨٢
اسئلة واجوبتها ٨٥
خاتمة المطاف ١٠٧

VETVS &
NOVVM
TESTA
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

(ARAB)
BP195
.S5S83
1986b